

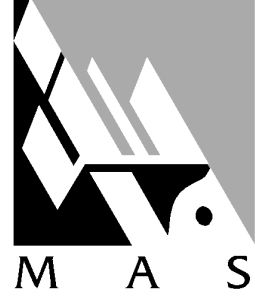


معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

**نحو سياسات محفزة لتوفير التمويل المناسب
لمنشآت الأعمال
الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية**

نصر عبد الكريم

2010



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

نحو سياسات محفزة لتوفير التمويل المناسب لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية

نصر عبد الكريم

2010

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تأسس في القدس عام 1994 كمؤسسة مستقلة، غير ربحية متخصصة في أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية. يوجه عمل ماس من قبل مجلس أمناء يضم شخصيات مرموقة من أكاديميين ورجال أعمال من فلسطين والدول العربية.

رسالة المعهد

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ملتزم بعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفق أولويات التنمية في فلسطين بهدف المساعدة في صناعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المشاركة العامة في مناقشتها وصياغتها.

الأهداف الاستراتيجية

- ✧ عمل أبحاث ودراسات وفق أولويات واحتياجات صانعي القرار للمساعدة في اتخاذ قرارات ورسم سياسات مستندة للمعرفة.
- ✧ تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتبيان تأثيرها على مختلف المستويات، وذلك لمراجعة وتصحيح السياسات المطبقة.
- ✧ توفير منبر حر للنقاش العام والديمقراطي حول قضايا السياسات الاقتصادية والاجتماعية للمهتمين وأصحاب الشأن.
- ✧ تقديم ونشر معلومات ونتائج الأبحاث الحديثة عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية.
- ✧ تقديم الدعم الفني والمشورة المتخصصة لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لدعم مشاركتهم وانخراطهم في عملية صياغة السياسات.
- ✧ تقوية القدرات والمصادر لعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

مجلس الأمناء

غانية ملحيس (الرئيسة)، سامر خوري (نائب الرئيس)، غسان الخطيب (أمين الصندوق)، لؤي شبانة (أمين السر)، نبيل قدومي، هبة حندوسة، جورج العبد، رجا الخالدي، رامي الحمد الله، رضوان شعبان، طاهر كنعان، صبري صيدم، سمير حليمة، سمير عبد الله (المدير العام).

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2010 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ص.ب. 19111، القدس وص.ب. 2426، رام الله

تلفون: 2987053/4، فاكس: 2987055، بريد إلكتروني: info@pal-econ.org

الصفحة الإلكترونية: <http://www.mas.ps>



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

نحو سياسات محفزة لتوفير التمويل المناسب لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية

نصر عبد الكريم

2010

نحو سياسات محفزة لتوفير التمويل المناسب لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية

الباحث: د. نصر عبد الكريم، أستاذ مشارك في المالية والمحاسبة، جامعة بيرزيت.

المراجعة والتقييم: باسل طه، مدير عام معهد فلسطين للدراسات المالية والمصرفية.
د. سعيد علاونة، أستاذ مساعد في قسم العلوم المالية، كلية فلسطين التقنية، رام الله.

التنسيق الفني: لينا عبد الله

التمويل: تم إنجاز هذه الدراسة بدعم من مركز بحوث التنمية الدولية-كندا IDRC

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

القدس ورام الله

2010

حقوق الطبع والنشر محفوظة © (ماس)

تقديم

تعتبر مشكلة التمويل من المشكلات الرئيسية التي طالما شكلت عقبة كبيرة أمام انطلاق وتوسع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وخصوصا منها المنشآت الجديدة (الناشئة)، التي ليس لديها تاريخ ائتماني. ومن اجل معالجة هذه المشكلة، اضطرت سلطة النقد الفلسطينية إلى تحديد الحد الأدنى لنسبة الإقراض إلى الودائع، وحددت سقفا للتوظيفات الخارجية. وقد أدى هذا الإجراء إلى توسع الإقراض، ولكن من غير المؤكد ان معظمه يذهب لتمويل استثمارات أو نشاطات المنشآت المتوسطة والصغيرة.

كما أن خصوصية النظام النقدي الفلسطيني الانتقالي، من حيث عدم وجود عملة وطنية، والتعامل بعدد من العملات، يمنح البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خيارات متعددة لاستثمار ما لديها من ودائع. وهذا الوضع يفرض على المقترض الفلسطيني التنافس مع المقترضين في دول العملات المتداولة في الأراضي الفلسطينية عند الرغبة في الاقتراض. كما أن بنية النظام المصرفي الفلسطيني، الذي هو في معظمه متفرع عن بنوك عربية، حيث سياسات الائتمان، وتقييم مخاطره، وقرارات منحه، تتم في اغلب الأحيان في عواصم الدول صاحبة العملات، واستنادا إلى سياسات وتعليمات بنوكها المركزية، أضاف أبعاد جديدة لمشكلات التمويل.

تسعى هذه الدراسة للبحث في أسباب استمرار مشكلة نقص التمويل المناسب والمتاح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، رغم توفر السيولة الكبيرة لدى البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. واقتراح حلول من شأنها توفير هذا التمويل من حيث الحجم والشروط والإجراءات. وسيكون لهذه الحلول في حال تطبيقها، آثارا كبيرة على مجمل الاقتصاد، بسبب ما تمثله المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الفلسطيني، من حيث عددها وسعة انتشارها ومساهمتها في التشغيل والقيمة المضافة على المستويين القطاعي والجغرافي.

تشكل هذه الدراسة واحدة من سلسلة دراسات للبحث في محاربة الفقر من خلال النهوض بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والبحث في إزالة العراقيل والصعوبات التي تواجه توسعها وانتشارها وسرعة نموها وتحسين أدائها، سواء تلك المتعلقة بالإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي، أو في توفر البنى التحتية، والتمويل، وتطوير المواصفات، والترويج وغيرها.

وبمناسبة صدور هذه الدراسة أود ان اشكر مركز البحوث للتنمية الدولية (IDRC)، الذي دعم إعدادها، واشكر الباحثين، والمراجعين والمناقشين والإخوة من الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، ورؤساء وأعضاء مجالس إدارة الاتحادات الصناعية التخصصية، الذين شاركوا في ورشة العمل الخاصة بالمناقشات الداخلية والعامّة للدراسة، وساهموا في إثرائها.

د. سمير عبد الله
المدير العام

المحتويات

1	1- المقدمة
2	1-1 أهداف الدراسة
2	2-1 أهمية الدراسة
3	3-1 منهجية الدراسة
3	4-1 محتوى الدراسة
5	2- الإطار المفاهيمي لتمويل منشآت الأعمال
	1-2 بنية التمويل الأمثل (ترتيب خيارات التمويل على أساس التكلفة وما يرتبط بها من مخاطر)
6	1-1-2 النظرية التقليدية <i>The Traditional Theory</i>
6	2-1-2 نظرية (M & M)
8	3-1-2 نظرية تسلسل اختيار مصادر التمويل (<i>Pecking Order Theory</i>)
8	2-2 العوامل المؤثرة في بنية تمويل المنشآت
	3-2 التباين والتشابه بين السلوك التمويلي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمنشآت الكبيرة
15	
19	3- دراسات ومعطيات ميدانية حول السلوك التمويلي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
22	1-3 تجارب دولية لحل مشاكل تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة
29	4- بنى المنشآت الفلسطينية الصغيرة والمتوسطة
29	1-4 عدد منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة
30	2-4 خصائص المنشآت الصغيرة والمتوسطة في فلسطين
31	3-4 الأهمية النسبية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الفلسطيني
34	4-4 المشكلات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في فلسطين
37	5-4 تحليل واقع بنى تمويل المنشآت من حيث المصادر والتكاليف
37	1-5-4 فرص التمويل المتاحة لمنشآت الأعمال في الاقتصاد الفلسطيني

47	5- بنية تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية من واقع المسح
47	1-5 نتائج الاستبانة
47	1-1-5 الحاجة للتمويل الإضافي حسب وجهة نظر المنشآت
49	2-1-5 خيارات التمويل المناسبة لأصحاب المنشآت
51	3-1-5 خصائص ومشاكل التمويل المقدم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
52	4-1-5 حجم التمويل المطلوب
54	2-5 نتائج تحليل قوائم المركز المالي (الميزانيات العمومية)
54	3-5 استنتاجات رئيسة
57	6- السياسات المطلوبة لتحسين تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية
57	1-6 الدور المطلوب على المستوى الحكومي الرسمي
58	2-6 الدور المطلوب على مستوى قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة نفسه
59	3-6 الدور المطلوب على مستوى الجهات المانحة التي تضع هذا القطاع على أجندة نشاطها
59	4-6 الدور المطلوب على مستوى المؤسسات التمويلية غير المصرفية والبنوك
61	المراجع
63	الملاحق
65	الملحق الإحصائي
79	ملحق 1: استمارة بحثية

قائمة الجداول

48	جدول 1: مدى حاجة المنشآت للتمويل الخارجي
48	جدول 2: الغرض من التمويل الخارجي
49	جدول 3: أكثر مصادر التمويل استخداماً في المنشآت حالياً
50	جدول 4: فرص الحصول على قروض
51	جدول 5: الاعتبارات التي تؤثر على مدى وفرة القروض في السوق الفلسطيني
52	جدول 6: الأسباب التي تحول دون حصول المنشآت على التمويل من البنوك
52	جدول 7: حجم التمويل اللازم للمنشآت حالياً
53	جدول 8: حجم القروض المقدمة خلال السنتين الماضيتين
53	جدول 9: فترة السداد الممنوحة للقروض

ملخص تنفيذي

هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص وتحليل بنى التمويل للمنشآت الفلسطينية الصغيرة والمتوسطة من حيث الأنواع والمصادر والتكاليف، والتعرف على أبرز المشكلات التي تواجه هذه المنشآت في توفير الموارد المالية الضرورية لاستمرارها وتطورها. ومن ثم عملت الدراسة على تقديم اقتراحات لسياسات من شأنها تحسين فرص وشروط التمويل المتوفر للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

لتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام مصادر أولية وثانوية للبيانات والمعلومات؛ حيث تمثلت البيانات الأولية بالقيام بمسح ميداني لعينة من هذه المنشآت للتعرف بشكل مباشر على مصادر تمويلها المتوفرة حالياً، وعلى المشكلات التي تواجهها على هذا الصعيد. وسيتم هذا المسح من خلال أداتين هما: الاستبانة، وتحليل محتوى الميزانيات العمومية (قوائم المركز المالي) التي أعدتها عينة من هذه المنشآت. أما المصادر الثانوية فتمثلت في البيانات والمعطيات المنشورة من جهات ومؤسسات رسمية وغير رسمية حول هذا القطاع ومصادر تمويله، خاصة تلك الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول المنشآت الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية، وسلطة النقد الفلسطينية وأي جهات أخرى ذات علاقة بالقطاع المالي الفلسطيني.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها على النحو التالي:

✧ ما زالت المنشآت الصغيرة والمتوسطة تعاني من ندنٍ في نسب التمويل المقدمة لها، وأن غالبية المنشآت هي بحاجة إلى تمويل خارجي وذلك لتنمية وتطوير أعمالهم. حيث بلغ عدد المنشآت التي أجابت بـ(نعم) على أنها بحاجة إلى تمويل خارجي حوالي 62%. وقد ارتفعت نسبة المنشآت التي بحاجة إلى تمويل في قطاع الخدمات لتصل إلى حوالي 76%، بينما انخفضت هذه النسبة في قطاع التجارة حيث بلغت النسبة 48%، في حين بلغت نسبة المنشآت التي ليست بحاجة إلى تمويل بالمطلق حوالي 12% وتركزت في قطاع التجارة.

- ✧ تشكل المساهمات الشخصية (رأس المال المملوك) مصدر التمويل الأول للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل عام، فقد استحوذ هذا المصدر على أعلى نسبة تمثلت في 78.1% بالنسبة لمنشآت العينة عند تحديد أكثر مصادر التمويل استخداماً في منشآتهم حالياً، وجاءت القروض والتسهيلات البنكية في المرتبة الثانية بنسبة 8.2%، وكانت النسبة 2.7% لكل من التمويل الداخلي (الأرباح المحققة وغير الموزعة) والائتمان التجاري.
- ✧ يعد دور البنوك في عملية التمويل مهماً، لكنه لم يرقَ إلى المستوى المطلوب. حيث إن الارتفاع الحاصل في معدل الودائع في البنوك العاملة في فلسطين لم يرافقه ارتفاع مماثل في نسبة التسهيلات الائتمانية المقدمة التي لم تتعدَّ نسبتها 32% من الودائع في نهاية الربع الأول من العام 2009، ويعود السبب من جهة إلى اتباع المصارف الفلسطينية سياسة بالغة التعقيد والحذر في منح التسهيلات الائتمانية؛ بسبب ارتفاع درجة المخاطرة في الاقتصاد الفلسطيني، ومن جهة أخرى يوجد هناك ضعف في الطلب العام على التسهيلات الائتمانية؛ وذلك بسبب انخفاض الفرص الاستثمارية التي يوفرها الاقتصاد الفلسطيني شبه المغلق.
- ✧ أما مؤسسات الإقراض الصغيرة، فيتوقف استمرار برامجها على مصادر الدعم الخارجية، كما أن معظمها يعمل وفقاً لأجندة الدول المانحة؛ مما يقلل من إمكانياتها وقدراتها على مواجهة الطلب المتزايد على القروض، كما أن حجم القروض التي تقدّمها لا يتماشى مع الطلب المتزايد لتوفير حجم أكبر لتمويل نشاطات تلك المنشآت المختلفة.
- ✧ ومن هنا يمكن ملاحظة وجود فجوة بين الطلب على مصادر التمويل المختلفة، وبين الفرص المقدمة لهذه المنشآت لتلبية احتياجاتها التمويلية. هذا كله يؤكد ضرورة الحاجة إلى سد هذه الفجوة عبر تضافر جهود المؤسسات المختلفة والمسؤولة عن عمليات التمويل، إضافة إلى دور الحكومة في صياغة القوانين وسن السياسات ووضع البرامج الكفيلة لحل المشاكل التمويلية التي يواجهها أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وذلك لما لتلك المنشآت من دور مهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين إلى الأمام.

واستناداً إلى هذه النتائج تم صياغة عدد من التوصيات التي من شأنها أن تسهم في تحسين فرص وشروط التمويل المتاح لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة العاملة في مناطق السلطة، وجاءت هذه التوصيات على عدة مستويات، فبعضها جاء على المستوى الحكومي الرسمي والبعض الآخر جاء على مستوى المنشآت نفسها، وجزء ثالث جاء على مستوى مؤسسات التمويل العاملة في مناطق السلطة والمؤسسات الدولية المانحة. وكانت أبرز هذه التوصيات على النحو التالي:

- ✧ إقرار الإطار القانوني والتنظيمي الملائم واللازم لتحفيز هذا النوع من التمويل، على أن يوفر للجهات الرقابية القدرة على تحديد حد أدنى من التسهيلات الائتمانية التي تمنحها البنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- ✧ العمل على تأسيس صندوق وطني موحد ومتخصص بمنح قروض وحوافز مالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وخصوصاً الريادية منها.
- ✧ منح البنوك امتيازات مادية كإعفاءات ضريبية على الأرباح المحققة من أنشطة تمويل تلك المنشآت؛ وذلك لتشجيع تلك البنوك على تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة بأسعار فائدة منخفضة، إضافة لتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي للبنوك بالتناسب مع قدر الأموال التي يتم تمويلها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وغيرها من الحوافز.
- ✧ العمل على إيجاد آليات تنسيق مع المؤسسات والمنظمات الدولية والمحلية التي تقدم المساعدات والمساندة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وذلك محاولة للتوصل إلى خطط منهجية للنهوض بتلك المنشآت، بدل من التركيز على المنافسة الربحية بين هذه المؤسسات.
- ✧ النظر في إنشاء صندوق ضمان القروض الممنوحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث يساهم ذلك في التخفيف من المعوقات المتعلقة بارتفاع وتعدد الضمانات المطلوبة من المتقدمين للقروض.
- ✧ محاولة إنشاء برامج أو صناديق حماية ضد الإفلاس، حيث تمنح قروضاً بدون فائدة ولسنوات طويلة للمنشآت المتعثرة لفترة زمنية معينة.

1- المقدمة

تلعب منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في اقتصادات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. حيث إن هذه المنشآت تشكل النسبة الكبرى من عدد المنشآت العاملة في معظم الدول. ولذلك يعتبر وجود هذه المنشآت من الدعائم الأساسية لأي اقتصاد، فهي القاعدة لوجود منشآت اقتصادية كبيرة. وفي فلسطين، يعد وجود هذه المنشآت هو المصدر الأساسي لدفع عجلة النمو إلى الأمام، وذلك من خلال مساهمتها في خلق عدد كبير من فرص العمل، كما أنها هي المسؤولة عن توليد دخل للكثير من الأسر والأفراد الفلسطينيين، خاصة الفئات المهمشة منهم في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وبالتالي فإن استمرار هذه المنشآت في عملها وتعزيز قدرتها على الصمود والتطور يُكسبان أهمية خاصة للاقتصاد الفلسطيني، وذلك في ظل ما يعانيه هذا الاقتصاد من صعوبات وتحديات جمة ليس أقلها معدلات البطالة والفقر غير المسبوقة.

تشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة حوالي 99% من إجمالي المنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية. فقد أظهرت نتائج المسوحات التي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء بأن 97% من تلك المنشآت توظف أقل من 9 عمال، بينما 99% من تلك المنشآت توظف أقل من 20 عاملاً (الجهاز المركزي للإحصاء، 2008).

وعلى الرغم من أن النسبة الكبرى من المنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية هي منشآت صغيرة ومتوسطة، إلا أنها ما زالت تعاني من مشاكل وتحديات عديدة تحدّ من قدرتها على النمو والاستمرار. ومن أبرز هذه المشاكل تلك المتعلقة بالتمويل من حيث قلة توفره لهذه المنشآت وارتفاع أعبائه وضعف قدرة هذه المنشآت على الوصول إليه في الوقت المناسب.

1-1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص وتحليل بنى تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية من حيث المصادر والتكاليف، والتعرف على أبرز المشكلات التي تواجه هذه المنشآت في توفير الموارد المالية الضرورية لاستمرارها وتطورها. ومن ثم تعمل الدراسة على تقديم اقتراحات لسياسات من شأنها تحسين فرص وشروط تمويل هذه المنشآت.

2-1 أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة أولاً من أهمية دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المحلي، وثانياً من كونها تركز على دراسة المشاكل التي تواجه تمويل منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة العاملة في مناطق السلطة الفلسطينية، خاصة وأن تلك المشاكل تواجه أيضاً الغالبية العظمى من منشآت الاقتصاد الفلسطيني. فعملية توفير الأموال بالكم المطلوب والتكاليف المعقولة والتوقيت المناسب للتشغيل أو التوسع الاستثماري هي من الوظائف المهمة في مختلف أشكال منشآت الأعمال، خاصة أنه يترتب على اتخاذ قرار التمويل مجموعة من التبعيات الاقتصادية أهمها: تحديد المركز المالي والائتماني للمنشأة، وتحديد المركز الائتماني للمشروع، وتحديد متوسط تكلفة رأس المال المستثمر، وكلاهما ينعكس بشكل كبير على تنافسية وربحية المنشأة.

ونظراً لأن التمويل له تلك الأهمية، فقد باتت الحاجة ملحة لإجراء دراسة تستعرض وتحلل بنى تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية من حيث المصادر والتكاليف، وتقترح عدداً من السياسات التي من شأنها تحسين فرص وشروط بنى التمويل الراهنة.

1-3 منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام مصادر أولية وثانوية للبيانات والمعلومات. فقد تمّ الحصول على البيانات الأولية عن طريق القيام بمسح ميداني لعينة استرشادية من هذه المنشآت للتعرف بشكل مباشر على مصادر تمويلها المتوفرة حالياً، وعلى المشكلات التي تواجهها على هذا الصعيد. وتم هذا المسح من خلال أداتين هما: الاستبانة، وتحليل محتوى الميزانيات العمومية (قوائم المركز المالي) التي أعدتها هذه المنشآت. حيث بلغ عدد المنشآت المشاركة في الاستبانة 75 منشأة، منها 31 منشأة تعمل في قطاع التجارة، و28 منشأة في قطاع الخدمات، و16 منشأة في قطاع الصناعة. وقد توزعت عينة المسح بواقع 20 منشأة في منطقة الخليل، و20 منشأة في منطقة نابلس، و19 منشأة في منطقة رام الله والبيرة، و16 منشأة في منطقة جنين. أما عينة تحليل الميزانيات العمومية فبلغت 65 منشأة، 21 منها تعمل في قطاع الخدمات، و19 في قطاع التجارة، و25 في قطاع الصناعة. ولم تشمل العينة الأولى ولا الثانية أيّاً من المنشآت العاملة في قطاع غزة؛ لتعذر الوصول إليها.

أما المصادر الثانوية فتمثلت في البيانات والمعطيات المنشورة من جهات ومؤسسات رسمية وغير رسمية حول هذا القطاع ومصادر تمويله، خاصة تلك الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول المنشآت الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية، وسلطة النقد الفلسطينية وأي جهات أخرى ذات علاقة بالقطاع المالي الفلسطيني؛ وذلك للوقوف على فجوة التمويل الكلي لهذا النوع من المنشآت في السوق المحلي.

1-4 محتوى الدراسة

يتكون ما تبقى من الدراسة من خمسة أجزاء. يستعرض الجزء الأول الإطار المفاهيمي لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث يتناول نظرية بنية التمويل الأمثل لمنشآت الأعمال، إضافة إلى التباين والتشابه في السلوك التمويلي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

والمنشآت الكبيرة. وينتظر الجزء الثاني إلى الدراسات السابقة التي تتناول السلوك التمويلي الذي يتبعه هذا النوع من المنشآت خارج مناطق السلطة. ويركز الجزء الثالث على بنى تمويل المنشآت الفلسطينية الصغيرة والمتوسطة من واقع نتائج المسح الميداني، حيث يستعرض بشكل مكثف قطاع هذه المنشآت من حيث حجمه ودوره ومشكلاته وخصوصا المرتبطة منها بالتمويل، إضافة إلى تحليل واقع بناها التمويلي من حيث المصادر والتكاليف، وتحديد أبرز الاختلالات والمشكلات في هذه البنى التمويلية (تحليل الفجوات). أما الجزء الرابع، فيعرض ملخصاً لأهم الاستنتاجات الرئيسية والسياسات المقترحة التي من الممكن أن تسهم في تحسين إمكانيات وتكاليف وشروط تمويل منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة العاملة في مناطق السلطة الفلسطينية.

2- الإطار المفاهيمي لتمويل منشآت الأعمال

تلعب المنشآت الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في اقتصاد الدول، من حيث إنها تساهم في تطوير سلع وخدمات جديدة، وتحقيق نمو اقتصادي، وخلق فرص عمل. ويمكن القول بأن نشوء وتطور هذه المنشآت يعتمد بشكل كبير على مصادر وتكاليف تمويلها. وبشكل عام يبقى الاقتراض (الدين) هو المصدر الأساسي للتمويل الخارجي، كما ولا يمكن إغفال أهمية التمويل الذاتي (الملكية) كمصدر أساسي لتمويل أنشطة هذا النوع من المنشآت. لكن عادة ما تواجه هذه المنشآت صعوبات جمة للحصول على التمويل الخارجي إذا ما تم مقارنتها مع المنشآت الكبيرة؛ بسبب درجة المخاطرة الكبيرة التي قد تتعرض لها هذه المنشآت، والتكاليف الباهظة المرتبطة بالحصول على التمويل الخارجي، والذي من شأنه أن يقف عائقاً أمام تطور ونجاح هذه المنشآت.

2-1 بنية التمويل الأمثل (ترتيب خيارات التمويل على أساس التكلفة وما يرتبط بها من مخاطر)

يشير مفهوم بنية التمويل إلى مصادر التمويل التي تحصل عليها المنشآت، وعادة ما يتم تصنيف هذه المصادر إلى مصدرين أساسيين هما: التمويل الممّلك والتمويل المقترض، حيث يشمل المصدر الأول الأموال الشخصية والمساهمات من الأصدقاء والعائلة والأرباح المحجوزة المعاد استثمارها. أما المصدر الثاني فيشمل الاقتراض من العائلة والأصدقاء والبنوك التجارية ومؤسسات مالية غير مصرفية أو مؤسسات مالية متخصصة (الحسيني، 2006). كما ويمكن تصنيف مصادر التمويل إلى: مصادر داخلية، مثل: الأرباح المحجوزة والاحتياطيات، ومصادر خارجية، مثل: إصدار أسهم الملكية والسندات والاقتراض من العائلة والأصدقاء والمؤسسات المصرفية وغير المصرفية على اختلاف أنواعها (European Central Bank, 2009).

ومع بداية الخمسينيات بدأت الطروحات حول الهيكل التمويلي المثالي أو النموذجي لمنشآت الأعمال بالتبلور بشكل علمي عندما ظهرت أول نظرية في هذا المجال، وأصبحت تعرف الآن بالنظرية التقليدية للهيكل التمويلي. وقد تم تطوير هذه النظرية على يد الثنائي ميلر ومديجلياني (Modigliani F. & Miller M.) في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات، حيث عرضها على شكل مقترحين مهمين شكلاً حجر الأساس لكل ما كُتِبَ حول هذا الموضوع فيما بعد. وفي أواسط الثمانينيات ظهرت نظرية تعرف باسم: نظرية تسلسل اختيار مصادر التمويل (Pecking Order Theory) التي عرضها Myer وMajluf في العام 1984 وتم إدخال بعض التعديلات عليها وذلك في العام 1989. وفيما يلي عرض لكل من هذه النظريات (عبد الكريم وآخرون، 1998).

2-1-1 النظرية التقليدية The Traditional Theory

بنيت هذه النظرية على أنه بإمكان المنشآت الوصول إلى مزيج أمثل لعناصر الهيكل التمويلي، وذلك من خلال استخدام الافتراض بشكل معقول لزيادة القيمة السوقية للمنشأة، لكنها لم تتطرق إلى تحديد كمية الافتراض المعقولة، إنما ركزت على المحافظة على التوازن بين درجة المخاطرة المرتبطة بزيادة حجم الديون من جهة، والانتفاع بمزاياها من جهة أخرى. وذلك لأن الخطر التمويلي سيزداد إلى درجة تهدد وجود المنشأة ومستقبلها في حالة زيادة الديون عن الحد المعقول -وفقاً لهذه النظرية-. وقد مثلت هذه النظرية بدايات تكوين ما أصبح يعرف لاحقاً بمفهوم الرفع المالي (Financial Leverage).

2-1-2 نظرية (M & M)

تعد هذه النظرية من أبرز الإنجازات في الأدبيات التي تناولت موضوع التمويل، حيث تنفي هذه النظرية أية علاقة للهيكل التمويلي بالقيمة السوقية للمنشأة. وذلك يعني أن القرار التمويلي لا يرتبط بانخفاض أو ارتفاع القيمة السوقية للمنشأة، إنما الذي يحدد ذلك هو القرار الاستثماري فقط.

جاءت هذه النظرية على شكل مقترحين، ظهر أولهما في العام 1952 وظهر الثاني في العام 1963. ويقوم المقترح الأول على مجموعة من الافتراضات النظرية البحتة أهمها:

- ✧ وجود سوق تتمتع بالمنافسة الكاملة، ويحكم تصرفات المتعاملين فيها المنطقُ للاقتصادي الرشيد.
- ✧ يتمتع العاملون في هذه السوق بالمعرفة الجيدة والكاملة لأوضاع السوق بسبب توافر المعلومات البسيطة لكل منهم وفي نفس الوقت.
- ✧ ليس هناك أية ضرائب على الأرباح الناجمة عن التعاملات في السوق.
- ✧ ليس هناك تكاليف لعقد الصفقات التي تتم في السوق وتنفيذها.
- ✧ يتطور لدى جميع المتعاملين في السوق توقعات متماثلة بخصوص مستقبل أداء الأسهم المتداولة فيها.

وقد وصل هذا المقترح من خلال استخدامه للبراهين الرياضية إلى استنتاج يتمثل في أن المنشآت متماثلة في كل أوجه نشاطاتها، ولكنها تتباين في هياكل تمويلها، وتتساوى في القيمة السوقية. وبالتالي لن يؤثر الرفع المالي على القيمة السوقية للمنشآت كما أشارت إليه النظرية التقليدية. إلا أن الاقتراح الثاني في العام 1963 جاء ليحررها من قيد الضرائب، ووصولاً إلى أن القيمة السوقية للمنشأة المقترضة تفوق مثيلاتها المعتمدة فقط على أموال الملكية، وتنتج هذه الميزة عن ما يعرف بالدرع الضريبي لفوائد الاقتراض. وعليه فإن أقصى قيمة سوقية للمنشأة تتحقق عندما يقتصر تمويل الشركة على أدوات الاقتراض وذلك حسب المقترح الثاني.

وقد تعرضت هذه النظرية لانتقادات عدة بسبب مثالية افتراضاتها، وعدم واقعية هذه الافتراضات. ومن أبرز هذه الانتقادات تلك المتعلقة بإمكانية إحلال الإقراض الشخصي محل اقتراض المنشآت وبمعدلات الفوائد نفسها، وانعدام تكاليف الصفقات، وتجاهل تكاليف الإفلاس وتكاليف الوكالة الناجمة عن فصل الملكية عن الإدارة في الشركات المساهمة الحديثة. وعلى الرغم من هذه الانتقادات، إلا أن هذه النظرية شكلت ولا تزال

تشكل إحدى الدعائم الأساسية لنظرية الهيكل التمويلي وللعديد من النظريات والدراسات المتعلقة بالتمويل.

2-1-3 نظرية تسلسل اختيار مصادر التمويل (Pecking Order Theory)

قدم مايرز ومعلوف هذه النظرية، والتي تعود جذورها إلى دراسة مسحية قام بها دونالدسن في العام 1960 حول مسلك المنشآت التمويلي. وبناءً على هذه النظرية تم ترتيب مصادر التمويل طويل الأجل حسب أفضليتها للمنشآت على النحو التالي:

أولاً: التمويل الذاتي (الأرباح المحجوزة والاحتياطيات).

ثانياً: في حالة وجود حاجة للتمويل الخارجي فعلى المنشأة أن تقوم أولاً بإصدار سندات دين أو الاقتراض البنكي وغير البنكي، وأن تلجأ بعد ذلك إلى إصدار الأدوات المالية الهجينة كالسندات أو الأسهم الممتازة القابلة للتحويل، ويأتي إصدار الأسهم العادية كخيار أخير. كما ربطت هذه النظرية، سياسة توزيع الأرباح بتسلسل المسلك التمويلي سابق الذكر، حيث أكدت على أنه يجب على إدارات المنشآت أن تكيف سياستها في توزيع الأرباح مع الفرص الاستثمارية المتاحة. فإذا فاقت التدفقات النقدية الواردة والصادرة، فإن المنشأة ستحتفظ بالفائض على شكل نقديّ أو على شكل استثمارات مؤقتة، أو تقوم بتوزيع الأرباح أو استرداد جزء من أسهمها المتداولة أو سداد ديون عليها. أما إذا حصل العكس، فإن الشركة ستقوم ببيع جزء من استثماراتها المؤقتة، أو تلجأ للاقتراض الخارجي أو أنها ستقوم في نهاية المطاف بإصدار أسهم عادية.

2-2 العوامل المؤثرة في بنية تمويل المنشآت

بالاستناد إلى وجهات النظر المختلفة، يوجد عدد من الخصائص الموجودة في المنشآت حيث يمكن أن تؤثر على بنية تمويلها، ومن أهمها:

1. عمر المنشأة:

كلما استمرت المنشأة في عملها لمدة أطول، كلما انعكس ذلك إيجابياً على زيادة قدرتها على الاقتراض كمصدر للتمويل. وبذلك نجد اختلافاً في أهمية مصادر التمويل للمشاريع باختلاف المراحل التي تمر بها دورة حياة المشروع، وهي: (مرحلة البداية، التشغيل، النضج). وبالاعتماد على دراسة حول تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا مثلاً (Rozali, 2004) تم التوصل إلى أن حوالي 68% من العينة يستخدمون التمويل الذاتي خلال مرحلة البداية Start-up يتبعها القروض قصيرة الأجل من البنوك (20.78%). هذه النسب تؤكد نتائج الدراسات الأخرى (Danset, 2001; Bhaired, 2006; Evers,2006) وتعطي دليلاً على أن المشروعات في هذه المرحلة المبكرة تكون قادرة على الوصول إلى الاكتفاء الذاتي في تمويل مشروعاتها. علاوة على ذلك نجد أن قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض تكون محدودة خلال المراحل المبكرة، لذلك يتجه أصحاب المنشآت إلى الاعتماد على الأموال الشخصية والمساهمات من العائلة والأصدقاء كمصدر أساسي لرأس المال في مرحلة البداية. رأس المال المبادر والقروض المتوسطة الأجل هما الخيار التالي للتمويل بنسبة (10.82%) و(10.39%) على التوالي، أما القروض من المؤسسات المالية غير البنكية والقروض طويلة الأجل نسبتها أقل من (10%) وهي الأقل استخداماً بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال مرحلة البداية.

أما بالنسبة لمرحلة التشغيل، نجد بأن التمويل عن طريق الاقتراض من البنوك هو الأكثر شيوعاً بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فحوالي (32.59%) من شركات العينة اختارت التمويل متوسط الأجل يتبعها القروض قصيرة الأجل (28.57%) والقروض طويلة الأجل (23.66%). ويتبع الاقتراض من البنوك، التمويل الذاتي (20.98%) كخيار تالي للتمويل خلال مرحلة التشغيل، أما المصدر التمويلي الأخير فهو من الحكومة (12.95%)، رأس المال المبادر (8.48%) والقروض من المؤسسات التمويلية غير البنكية (7.14%) على التوالي.

وفي إحصائية للبنك المركزي الأوروبي (2006) تم التأكيد على أن التمويل المقترض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة يعتمد بشكل كبير على النظام البنكي، حيث بلغت نسبته حوالي (71.8%) لألمانيا و(70.5%) لفرنسا و(76.9%) لإيطاليا. وبالرغم من ذلك نجد أن هذه المنشآت ما زالت تواجه صعوبة كبيرة في الاقتراض من البنوك التجارية؛ لأسباب تتعلق بعدم كفاية الضمانات وعدم ثبات التدفقات النقدية، إضافة إلى أن هذه المشروعات تتعرض لمعدل مخاطرة مرتفع؛ قد يتسبب في فشلها خاصة خلال مراحلها الأولى (Kolakovic, 2008; OECD, 2006).

وعند وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة لمرحلة النضج، تبقى القروض طويلة الأجل المصدر الأكثر استخداماً للتمويل بنسبة (37.18%)، أما التمويل الذاتي فهو أيضاً يعد مصدراً جيداً للتمويل كما هو مبين لشركات العينة بنسبة (25.0%) خلال هذه المرحلة. وحسب دراسة (Rozali, 2004) وجد أن من بين 156 شركة، اختارت 36 شركة القروض قصيرة الأجل، بينما اختارت 34 شركة القروض متوسطة الأجل. وبذلك نجد أن هناك اتجاهاً لزيادة استخدام القروض متوسطة الأجل كما هو الحال بالنسبة للقروض طويلة الأجل من البنوك خلال المراحل الثلاثة في دورة حياة المشروع. هذا الاستنتاج متوقع، حيث تصبح كافة أنواع الاقتراض (قصيرة الأجل، متوسطة الأجل، طويلة الأجل) مهمة ومتاحة لهذه المنشآت وبتكاليف معقولة نسبياً عند وصول المؤسسة إلى مرحلة النمو والنضج.

ويجب على المنشآت الصغيرة والمتوسطة وخاصة في مرحلة النضج أن تكون حريصة على بناء علاقة أو المحافظة على علاقة جيدة مع البنوك؛ لأن هذه البنوك ومن خلال التعامل المستمر معها يمكنها أن تحصل على معلومات عن المنشأة ومالكها، وبالتالي قد يؤثر ذلك على الخدمات المالية المستقبلية. فهذه العلاقة يمكن أن تساعد في الحصول على العديد من الفوائد لهذه المشروعات، ومنها خفض التكلفة أو زيادة فرص الحصول على الإقراض بسبب فعالية المعلومات التي جمعت عن هذه المنشآت.

ويبقى آخر مصادر التمويل المفضلة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مرحلة النضج يتمثل في القروض من المؤسسات المالية غير البنكية بنسبة (10.90%) والمساعدات الحكومية (8.97%)، والتمويل عن طريق رأس المال المبادر الذي يعتبر الأقل شيوعاً بنسبة (4.94%) (Rozali, 2004).

2. حجم المنشأة:

هناك علاقة إيجابية بين حجم المنشأة ومصادر التمويل (Bhaird & others, 2006)، حيث كلما صغر حجم المنشأة كان عليها الاعتماد على أموالها الذاتية لتمويل عملياتها بشكل أكبر، لأن صغر المنشأة يجعلها تواجه صعوبات في الحصول على قروض، وإن استطاعت فيكون ذلك بتكاليف باهظة وشروط قاسية، وتكون في مركز تفاوضي ضعيف (أبو الرّب وآخرون، 2002)، بعكس المنشآت الكبيرة التي تستطيع أن تحصل على التمويل من عدة مصادر، مثل الاقتراض من البنوك أو إصدار السندات.

3. هيكل أصول المنشأة :

يلعب هيكل أصول المنشأة دوراً مهماً في تحديد بنية التمويل للمنشآت. فهو يعتبر الضمان الأساسي للمقرض حينما يقوم بإقراض المشروع (Bhaird & others, 2006)، حيث إن المنشأة التي لديها كمية كبيرة من الأصول الملموسة تمكّن البنك من بيعها في حالة عجز المشروع عن سداد التزاماته للبنك، أو في حالة تصفيته. وبذلك نجد أن المنشآت التي ليس لديها أصول ثابتة، أو يحتوي هيكل أصولها على نسبة قليلة من هذه الأصول كما هو الحال في غالبية المنشآت الصغيرة والمتوسطة فتتصف بعدم قدرتها على الاقتراض، وتواجه صعوبات كبيرة عند محاولتها الحصول على القرض إضافة إلى ارتفاع تكاليف الإقراض بالنسبة لها (أبو الرّب وآخرون، 2002).

4. الربحية:

يوجد هناك وجهتا نظر مختلفتان حول علاقة الربحية ببنية تمويل المنشآت، حيث ترى وجهة النظر الأولى أن الاقتراض يحقق مزايا ملموسة للمنشآت ذات الأرباح

العالية، فكلما زادت القوة الإيرادية للمنشأة كان من الأفضل لها الاعتماد على الاقتراض كمصدر تمويلي. ولكن تشير وجهة النظر الأخرى إلى أن ارتفاع مستوى أرباح المنشآت يمكنها من احتجاز كميات كبيرة من الأرباح؛ مما يقلل من اعتمادها على أموال غيرها كمصدر للتمويل.

5. نمو المنشآت:

النمو المتزايد يمكن أن يدفع المنشأة إلى عدم الاكتفاء بالأموال المتولدة داخلياً فحسب، بل اللجوء إلى الاقتراض. حيث نجد بأنه كلما ازداد معدل النمو للمنشأة كلما ازدادت معدلات الاقتراض فيها. وفي حالة المنشآت الصغيرة والمتوسطة -التي بطبيعتها تعتمد على التمويل الذاتي- نرى بأنه من المتوقع عند حصول ارتفاع في معدلات النمو أن يصاحب ذلك حاجة للتمويل الخارجي وذلك لزيادة نسبة الرفع المالي.

6. درجة المخاطرة للمنشآت:

تعتبر درجة المخاطرة من إحدى المحددات الأساسية لبنية التمويل الخاص بالمنشآت. فكلما ازدادت درجة المخاطرة في المنشأة كلما قلت قدرتها على تحمل المخاطر المالية، وبالتالي قل استخدامها للاقتراض كمصدر للتمويل. لذلك نجد أن بعض مؤسسات الإقراض تحجم عن تقديم القروض اللازمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بسبب ارتفاع معدل المخاطرة المربوط بنسبة الفشل العالية التي قد تتعرض له مثل هذه المنشآت (Danset, 2001).

7. طبيعة عمل المشروع:

إن طبيعة عمل المشروع والمجال الذي يعمل فيه يؤثر بشكل كبير على قدرة المشروع على الاقتراض، فالمشاريع التي تعمل بظروف تنافسية مثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تواجه تذبذباً في الأرباح، لذلك لا يفضل اعتمادها على الاقتراض. أما بالنسبة للمشاريع التي تعمل بشكل احتكاري أو تمتلك قدرة تنافسية عالية، وتتصف باستقرار أرباحها تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه

القروض وهذا لا يشكل خطورة عليها. لذلك نجد من جهة أخرى أن المشروعات التي لا يمتاز هيكل استثماراتها بالتنوع لا يفضل لها الاعتماد على الاقتراض؛ نظراً لارتفاع ما يسمى بالمخاطرة التشغيلية.

الخلاصة

تشير كافة المعطيات إلى بقاء القروض مصدراً أساسياً ورئيسياً لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في معظم الدول مع اختلاف بسيط في الوزن النسبي لأهمية هذا المصدر، بالرغم من استمرار وجود صعوبات كبيرة للحصول على مثل هذا النوع من التمويل. فالتغيرات الحاصلة في القطاع المالي كان من شأنها أن تؤدي إلى رفع كلفة التمويل الخارجي ومقدرة المشروعات على الحصول على تمويل بشروط مناسبة. ويمكن إجمال أهم هذه التغيرات فيما يلي (European Association Of Craft Small and Medium-Sized Enterprises, 2004):

- ✧ اضطراب أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتوفير معلومات أكبر وأفضل حول مشروعاتهم بسبب نسبة المخاطرة العالية المتوقعة من البنك لهذه المنشآت.
- ✧ محاولة البنك لتميرير أي مصاريف إضافية مطلوبة لتنفيذ القرض إلى العملاء المقترضين.
- ✧ ازدياد المنافسة بين البنوك على معدل الفائدة المطلوب، فقد أصبحت البنوك تعتمد على رفع رسوم خدماتها الأخرى (مثل: إدارة حساب ونظام الدفع)، فهي بذلك لن تزيد تكاليف إضافية على أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة فحسب بل تحدد من سيولتها.
- ✧ خسارة القطاع الائتماني أكثر فأكثر وظيفته العامة في توفير مصادر تمويل للقطاعات الاقتصادية المختلفة، بدلاً من تحقيق الدعم والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، أصبحت الربحية المتحققة من الإقراض هي الهدف الأساسي لمؤسسات الإقراض الخاص.

ولقياس كفاءة القرار التمويلي وفعاليته في هذا النوع من المنشآت، غالباً ما يتم استخدام عدد من المؤشرات أهمها (الحسيني، 2006):

- ✧ قدرة المنظمة أو المشروع على تخفيض تكلفة رأس المال المستثمر، وذلك باستخراج المعدل الموزون لهذه الكلفة.
- ✧ مقارنة المعدل الموزون لتكلفة التمويل مع المعدل الموزون لتكلفة التمويل لأقوى المنافسين ضمن إطار النشاط نفسه أو السوق.
- ✧ مقارنة كلفة التمويل (معدل العائد المطلوب) مع معدل العائد المتوقع، أي معدل العائد على الاستثمار المتوقع (المستهدف).
- ✧ مرونة هيكل التمويل وقدرة الإدارة على التغيير المستمر في نسبة مكوناته وحسب المتطلبات أو الحاجة إلى الموارد المالية ، حيث يعكس ذلك القوة التفاوضية للمنشأة مع المقرضين أو الدائنين.
- ✧ قدرة الإدارة على إقناع المساهمين على احتجاز الأموال لتمويل أنشطة استثمارية متاحة.
- ✧ قدرة الإدارة على تغطية الفوائد على القروض، وتقاس من خلال قسمة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة على مجموع الفوائد، ومقارنة نتائج هذه النسبة مع المنافسين في السوق.
- ✧ تحديد نسب المديونية إلى حقوق الملكية ومقارنتها بالمنافسين.
- ✧ تحديد نسب حقوق الملكية إلى مجموع الموجودات التي يمتلكها المشروع ومقارنته بالمنافسين.
- ✧ احتساب مجموع المديونية إلى مجموع الموجودات ومقارنتها بالمنافسين ضمن إطار القطاع نفسه الذي يعمل فيه المشروع.

وبذلك يمكن الاستنتاج بأنه بإمكان المنشآت الصغيرة والمتوسطة الوصول إلى مزيج أمثل لعناصر الهيكل التمويلي؛ وذلك من خلال الموازنة بين المنافع المتحققة من هذا التمويل أو ذاك وبين حجم المخاطرة الناجمة عنه من جهة، ومن جهة أخرى من خلال دراسة تأثير هذا التمويل على أداء هذه المنشآت، حيث ينبغي أن يساهم هذا التمويل في

تخفيض كلفها التمويلية، و في توسيع مجال أعمالها، وفي كل الأحوال يجب على هذه المنشآت أن تبحث دوماً عن التوازن الأمثل بين الملكية والدين في هيكلها المالي؛ حتى تتحقق المنافع المرجوة من الرفع المالي.

2-3 التباين والتشابه بين السلوك التمويلي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمنشآت الكبيرة

قبل الشروع في بحث المسلك التمويلي للمنشآت الصغيرة / المتوسطة والمنشآت الكبيرة، لا بد أولاً من الإشارة إلى بعض الخصائص المختلفة لهذين النوعين من المنشآت لما لذلك من تأثير في تحديد طبيعة هذا المسلك التمويلي. حيث نجد بأن الشكل القانوني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة هو مشروع فردي أو شركة تضامن، بينما نجد أن المنشآت الكبيرة تكون على شكل شركات مساهمة عامة أو خصوصية، إضافة إلى أن الأولى تمتاز بصغر حجم أعمالها وصغر حجم مشاركتها في السوق، بعكس المنشآت الكبيرة.

ويمكن إجمال نقاط التباين والتشابه في السلوك التمويلي في النقاط التالية:

1. المشروعات الصغيرة والمتوسطة تملك هيكل رأس مال مختلف عن المنشآت الكبيرة، فعلى سبيل المثال كلما صغر حجم المنشأة كلما كانت نسبة الموجودات الثابتة إلى إجمالي الموجودات أقل، ونسبة الديون الحالية Current liabilities إلى إجمالي الموجودات أعلى، وبذلك يكون التمويل لها أخطر مما هو عليه في المنشآت الكبيرة (Klapper & others, 2002).
2. ان إصدار الأسهم أو السندات في المنشآت الصغيرة والمتوسطة محدود، وذلك لعدة أسباب، منها: محاولة أصحابها الاحتفاظ بالسيطرة على المنشآت (Klapper & others, 2002)، حيث بلغت أهمية هذا العامل بالنسبة لأصحاب المشروعات 92.6%، وبنسبة 84.9% خوفاً من زيادة التدخل بشؤونها، أما عدم الارتياح لتغيير

- فريق الإدارة استحوذ على أهمية بنسبة 61.4% (Bhaird & others, 2001). بينما نجد الأمر مختلفاً تماماً للمنشآت الكبيرة، بحيث نجد من الشائع إصدار أسهم وسندات بسهولة وخصوصاً في الدول النامية حيث بلغت نسبته 41% في الهيكل التمويلي لشركات العينة (عبد الكريم وآخرون, 1998).
3. تكلفة التمويل الخارجي هي أعلى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة منها في المنشآت الكبيرة (Danset & others, 2001)، بسبب عدم توفر المعلومات الموثوقة والكاملة عن هذه المشروعات (Klapper & others, 2002)، فنجدها تعتمد بشكل مكثف على التمويل قصير الأجل (Rozali, 2004).
4. بشكل عام، يمكن القول بأن العلاقة القصيرة وغير المتينة نسبياً بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبين البنوك، قد ترفع معدل الفائدة المطلوبة للإقراض مع الحاجة إلى تقديم ضمانات ومعلومات أكبر من تلك المطلوبة في المنشآت الكبيرة (Klapper & others, 2002).
5. نسب الخلط بين الاقتراض والملكية كمصادر للتمويل تختلف من دولة إلى دولة، وبين منشآت صغيرة ومتوسطة وأخرى كبيرة. فحسب الإحصائيات المتوفرة في دراسة حول مقارنة للهيكل التمويلي لهذين النوعين من المنشآت يمكن ملاحظة ما يلي (Danset, 2001):

- ✧ نسبة التمويل المقترض / الميزانية العمومية في دولة مثل اليابان بلغت 46% للمنشآت الصغيرة و34% للمنشآت المتوسطة و19% للمنشآت الكبيرة.
- ✧ أما التمويل الداخلي بالملكية كانت نسبته في اليابان 20% للمنشآت الصغيرة و26% للمنشآت المتوسطة أما المنشآت الكبيرة فكانت نسبته 40%.
- ✧ بينما الرفع المالي (النسبة المثلثى لحقوق الملكية/الاقتراض) فكانت نسبته للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في اليابان 60% و47% و46% على التوالي. أما في دولة مثل فرنسا فكان الأمر مختلفاً، حيث كانت نسبة الرفع المالي للمنشآت الكبيرة حوالي 51% أما المنشآت المتوسطة 41% و43% للمنشآت الصغيرة. وبذلك يمكن التوصل إلى أنه لا توجد علاقة مباشرة بين نسبة الرفع المالي وحجم المؤسسة.

6. يحاول مالكو المنشآت الصغيرة والمتوسطة تمويل احتياجاتهم المالية عن طريق وضع أولويات لذلك، أولاً: عن طريق الأموال الخاصة (المدخرات الشخصية والأرباح المحجوزة)، ثانياً: عن طريق الاقتراض قصير الأجل، بينما يحتل الاقتراض طويل الأجل المرتبة الثالثة، أما آخر ما يفضله أصحاب تلك المنشآت هو التمويل عن طريق دخول مساهمين جدد (Bhaid & other, 2006). ويمكن ملاحظة ذلك مع الفروقات بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمنشآت الكبيرة في نتائج إحصائية البنك المركزي الأوروبي (2009). ففي أوروبا احتل التمويل الداخلي نسبة (57.8%) للمنشآت الكبيرة و(48.6%) للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بينما كانت نسبة الزيادة في الحصول على تمويل من البنوك للمنشآت الكبيرة (38.2%) و(22.7%) للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، أما التمويل عن طريق الائتمان التجاري (22.3%) و(15.2%) للمنشآت الكبيرة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة على التوالي، بينما التمويل المقترض من شركات أخرى أو من العائلة والأصدقاء فوصلت نسبته إلى (16.3%) للمنشآت الكبيرة و(4.7%) للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، أما التمويل عن طريق إصدار أسهم وسندات فكانت نسبته (2.1%) للمنشآت الكبيرة و(1.3%) للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

7. من المعروف أنه كلما صغر حجم المنشأة كلما كان معدل المخاطرة في التمويل أكبر، حيث يقدر معدل المخاطرة بالفرق بين معدل الفائدة وحجم المنشأة، ويبرز هذا بوضوح في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويبرر ذلك بسبب الخوف الكبير من الإفلاس وارتفاع معدلات الخسارة فيها. فذكرت الإحصائيات لبعض الدول بأن معدل المخاطرة للمشاريع الصغيرة أعلى بحوالي 3-2% عن المشاريع الكبيرة، بينما كان هذا المعدل أقل للمشاريع المتوسطة حيث بلغت النسبة 1-0% عن المشاريع الكبيرة (Danset, 2001).

8. يمكن إيجاد نوع من التشابه بين هذين النوعين من المنشآت في أن كلاً منهما تسعى للوصول إلى الهيكل التمويلي الأمثل من حيث تقليل التكلفة والمخاطر والاستفادة من مزايا الرفع المالي مع اختلافات في الوزن النسبي لأهمية هذه العناصر في بنية تمويل الأنواع المختلفة للمنشآت إضافة إلى اختلافها بين الدول المتقدمة والنامية.

3- دراسات ومعطيات ميدانية حول السلوك التمويلي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

تواجه معظم الدول صعوبة في تحديد تعريف موحد لتصنيف المشروعات الاقتصادية. وبينت دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية عن المؤسسات الصغيرة بأن هناك أكثر من 25 تعريفاً مختلفاً في 25 بلداً أجريت عليه الدراسة، حيث يختلف التصنيف نسبياً باختلاف الدول وقطاعات الأعمال التي تنتمي إليها تلك المشروعات. وتوجد عدة معايير لتعريف المشروعات الصغيرة (مثل: معيار العمالة، رأس المال، القيمة المضافة). وقد تستخدم تعريفات وفقاً للخصائص الوظيفية مثل: نوع الإدارة أو التخصص أو أساليب الإنتاج أو اتجاهات السوق.

وتعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) المشروعات الصغيرة: بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 - 50 عاملاً. فيما يصف البنك الدولي المشروعات التي يعمل فيها أقل من 10 عمال بالمشروعات المتناهية الصغر، والتي يعمل فيها بين 10 و 50 عاملاً بالمشروعات الصغيرة، والتي يعمل فيها بين 50 - 100 عامل بالمشروعات المتوسطة (الصوراني، 2005).

ولقد عرّف قانون الشركات البريطاني الذي صدر سنة 1985 المشروع الصغير أو المتوسط بأنه ذلك المشروع الذي يفي بشرطين أو أكثر من الشروط التالية (EPCGF, 2003):

1. حجم تداول سنوي لا يزيد عن 8 ملايين جنيه إسترليني.
2. حجم رأس مال مستثمر لا يزيد عن 3,8 مليون جنيه إسترليني.
3. عدد من العمال لا يزيد عن 250 موظفاً.

كذلك فإن الاتحاد الأوروبي قام بإعطاء تعريف كمي للمشروع الصغير والمتوسط بالمحددات التالية (EPCGF, 2003):

1. حجم تداول سنوي لا يزيد عن 16 مليون جنيه إسترليني.
2. حجم رأس مال مستثمر لا يزيد عن 8 ملايين جنيه إسترليني.
3. عدد من العمال لا يزيد عن 250 عاملاً وموظفاً.

وتتباين المعايير التي يمكن الاستناد عليها لتحديد المشروعات الصغيرة من دولة لأخرى وفق إمكانياتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية ومراحل النمو التي بلغتها، وبالتالي فإن المشروعات التي تعتبر كبيرة الحجم في دولة نامية تعتبر صغيرة أو متوسطة الحجم في دولة متقدمة. وفي الدول العربية يمكن تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة على أساس حجم النشاط إلى (الصوراني، 2005 ; EPCGF, 2003):

- ✧ الصناعات الصغيرة جداً (MICRO): التي تشغل أقل من 5 عمال وتستهلك أقل من 5000 دولار (إضافة إلى استثمارات الأبنية والعقارات الثابتة).
- ✧ الصناعات الصغيرة (SMALL) التي تشغل 5 - 15 عاملاً وتستهلك أقل من 15000 دولار (إضافة إلى استثمارات الأبنية والعقارات الثابتة).
- ✧ الصناعات المتوسطة (MEDIUM) التي تشغل 16 - 25 عاملاً وتستهلك من 15000 - 25000 دولار (عدا الأبنية والعقارات).

وبغض النظر عن هذا التصنيف أو ذلك، تعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للاقتصادات المختلفة. فقد أشارت (OECD, 2006) إلى أنها مصدر مهم للنمو الاقتصادي للدول المتطورة والنامية على حد سواء، فهي تشكل حوالي 90% من العدد الكلي للمنشآت في الدول المتطورة والنامية، إضافة إلى أنها مسؤولة عن خلق فرص عمل بنسبة 50% للقوى العاملة في الدول المتقدمة وأكثر من 90% في الدول المتقدمة والنامية معاً (Ghoneim, 2003). وعليه فإنه يوجد هناك حاجة مستمرة لمعظم هذه المنشآت للحصول على تمويل لتغطية أنشطتها المختلفة، ولكن يمكن ملاحظة اختلاف

واضح بين الدول في ترتيب هذه المصادر من حيث توافرها وإمكانية الحصول عليها. حيث أظهرت نتائج الإحصاء للبنك المركزي الأوروبي (2009) أهمية البنوك كمصدر أول للتمويل يستخدمه أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث وصلت نسبته إلى 87.4% في ألمانيا، و95.5% و95.3% في إسبانيا وفرنسا على التوالي، أما في إيطاليا فقد وصلت النسبة إلى 93.1% من إجمالي مصادر التمويل. بينما جاء تمويل مؤسسات الإقراض المختلفة، أو التمويل الحكومي في المرتبة الثانية من حيث أكثر مصادر التمويل التي تستخدمها هذه المنشآت، حيث كانت أعلى نسبة في ألمانيا ومقدارها 6.6%، تلتها إيطاليا بنسبة 4.6% أما فرنسا وإسبانيا فكانت النسبة حوالي 4.3% و3.2% على التوالي. أما آخر مصدر للتمويل المستخدم من هذه المنشآت في تلك الدول فكان التمويل الشخصي أو من العائلة والأصدقاء، فنسبته لم تتجاوز 1.3% لدولة مثل إسبانيا و0.3% في فرنسا و2.3% في إيطاليا، بينما تمثلت النسبة الأعلى استخداماً له في ألمانيا حيث وصلت إلى 6.0% من إجمالي مصادر التمويل.

أما هذا الأمر فجاء مختلفاً في دولة مثل ماليزيا مثلاً. فحسب دراسة (Rozali, 2004)، احتل التمويل الذاتي أعلى نسبة -من بين المصادر- لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مرحلة البداية حيث بلغت 67.96%، بينما جاء الاقتراض قصير الأجل من البنوك في المرتبة الثانية بنسبة 48%، أما الاقتراض متوسط الأجل وطويل الأجل فبلغت نسبتهما 24% و17% على التوالي، ووصلت بسبة التمويل من المؤسسات غير المصرفية إلى 20%، فيما كانت نسبة المساعدات الحكومية 18%. كما أشارت إحصائية البنك المركزي الأوروبي (2009)، إلى أن وفرة مصادر التمويل تعتمد على عدة عوامل كان أهمها في ألمانيا مثلاً: رأس المال المملوك بنسبة 18.5% و16% لوضع المنشأة المالي من حيث المبيعات وحجم الأرباح، أما تاريخ المنشأة الائتماني فكانت نسبته 14.1%، وبنسبة 8.7% و8.2% للضمانات المقدمة من قبل تلك المنشآت والوضع الاقتصادي العام على التوالي.

3-1 تجارب دولية لحل مشاكل تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

حظيت تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة باهتمام العديد من الدول، وأصبحت تنميتها من السياسات ذات الأولوية لدى الحكومات (Ghoneim, 2003). وفي دراسة مشتركة للبرنامج الإنمائي والبنك الدولي بينت فيها أن الاتحاد الأوروبي اهتم بتقافة المنشآت خلال العقد الماضي كجزء مهم من أجندة تعزيز التنافسية، وقد ركزت من خلالها على العديد من المجالات، منها: خلق بيئة قانونية للمنشآت، وتشجيع إيجابي لعملية إنشاء المنشآت وإزالة كافة العوائق، وتطوير بيئة مالية ومادية مناسبة لإنشاء منشآت مستقلة واستمرارية عملها ونموها، وتوفير التدريب والاستشارات في التمويل وضمان القروض ورأس المال (حامد وآخرون، 2009).

ونظراً إلى أن تجارب الدول في مجال تطوير المنشآت تمثل مصدراً أساسياً يمكن الاستفادة منه، خاصة إذا وجد تشابه في الظروف والمتغيرات لهذه المنشآت مع نظيراتها في تلك الدول، فيقدم هذا الفصل تجارب لدول مختلفة في مجال تطوير البيئة التمويلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. إذ تعتبر البيئة التمويلية من العناصر الأساسية والمؤثرة بشكل مباشر على إنشاء هذه المنشآت والتوسع فيها، وتتضمن هذه البيئة خيارات وشروط التمويل ومدى مقدرة الأشخاص وأصحاب المنشآت في الحصول على التمويل المناسب.

التجربة الألمانية: (حامد وآخرون، 2009)

تعد المنح الاستثمارية المقدمة في ألمانيا جزءاً رئيسياً لسياسة تحسين عمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتقدم هذه المنح بهدف تحديث وتوسيع طاقتها الإنتاجية وما إلى ذلك من انعكاسات لخلق فرص عمل جديدة، إضافة إلى أن هذه المنح تعمل على تمويل الخدمات الاستشارية المتمثلة في أنشطة التدريب وإعداد البحوث.

كما ظهر لدى الحكومة الألمانية اهتمام في تنفيذ برامج هادفة لاستخدام كفو للطاقة عن طريق استخدام الطاقة المتجددة وإعادة تدوير المواد، ولتمويل هذا النوع من البرامج

يوجد ثلاثة بنوك رئيسة (KfW, DtA, ERP) حيث تقدم بدورها قروضاً طويلة الأجل وبأسعار مخفضة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

كما يبرز دور الحكومة الألمانية في مساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم برامج ضمانات القروض، و ضمانات على الاستثمار ضد المخاطر السياسية، إضافة إلى تقديم تسهيلات للاستثمارات الأجنبية عن طريق منحها قروضاً بسعر فائدة مخفضة بحسب برنامج خاص من بنك KfW.

التجربة اليابانية:

توضح الدراسات بأن نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في اليابان حتى نهاية العام 2005، بلغت حوالي 99% من عدد المنشآت الكلي ويتم فيها تشغيل حوالي 70% من اليد العاملة، ومع ذلك كانت هذه المنشآت تعاني من صعوبات في الحصول على التمويل اللازم من الهيئات التمويلية الخاصة. وهذا من شأنه ألزم الحكومة اليابانية بوضع العديد من السياسات لتسهيل حصول هذه المنشآت على التمويل اللازم (حامد وآخرون، 2009).

فقد كان للحكومة دور في مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة التغيرات الفجائية والقوية من خلال تقديم نظام يطلق عليه نظام السياسات، ويتضمن هذا النظام مجموعة من المساعدات، منها منح المشروعات تسهيلات ائتمانية بأسعار فائدة منخفضة تصل في المتوسط إلى حوالي 2.7% مع فترة سماح تصل إلى 15 سنة (عنبه، 2004).

كنا تعتبر حماية المشروعات الصغيرة من الإفلاس أحد الأهداف المهمة عند تقديم أي مساعدة لها، وتبلغ عناية الحكومة إلى حد معاونة المشروعات المتعثرة خوفاً من إفلاسها، ومدى تأثير ذلك على إحداث سلسلة من الإفلاسات على المشروعات الأخرى. ولتحقيق ذلك تم وضع العديد من نظم الحماية لهذه المشروعات، منها نظام إعانة مشترك للحماية ضد الإفلاس، ويتم الاشتراك في هذا النظام برسم شهري، مقابل ذلك

يحصل المشترك على قروض بدون ضمان أو تأمين أو فائدة في حالة تعثر المشروع، وتمتد فترة السداد إلى 5 سنوات، إضافة إلى تقديمها نظاماً آخر يطلق عليه نظام تمويل الحماية ضد الإفلاس، حيث يهدف إلى تقديم قروض خاصة للمشروعات التي تواجهها صعوبات مالية (عنبة، 2004).

ولم تكثف الحكومة بالسياسات السابقة، فقد أنشأت نظاماً لضمان قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة عن طريق إنشاء 52 هيئة منتشرة في جميع أنحاء اليابان لضمان القروض. فهي تعمل على ضمان وتأمين قروض لهذه المنشآت لدى الهيئات الممولة الحكومية منها والخاصة؛ مما يساعد في حصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض من الهيئات التمويلية المختلفة (حامد وآخرون، 2009).

ويتسم المناخ الذي تعمل في ظلّه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان بالدعم لها، حيث تتفاعل وتتكامل عدة عوامل لإحداث هذا المناخ من أجل توفير بيئة مشجعة لهذه المشروعات. ونتيجة لهذا أصبحت هذه المشروعات من أهم الدعائم في الاقتصاد الياباني.

التجربة الأمريكية: (عنبة، 2004)

لقد انتهجت الولايات المتحدة سياسة قومية منذ مطلع الخمسينيات؛ لدعم وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى تلعب دوراً أكبر في التنمية الاقتصادية وحل مشكلة البطالة، وقد اعتمدت هذه السياسة على عدد من المحاور، من ضمنها وضع نظام تمويلي لمساعدة هذه المشروعات، ويعتمد هذا النظام على إنشاء شركات متخصصة لإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة لشراء الآلات والحاجات أو لزيادة رأس المال العامل. ويجوز أن تصل قيمة القرض المقدم إلى أربعة أمثال حصة صاحب المشروع الجديد.

كما قدمت هذه السياسة ضمانات للقروض والتسهيلات الائتمانية الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد ترتفع نسبة الضمان إلى نحو 90% من القروض الممنوحة

للصناعات الصغيرة. بالإضافة إلى إعطاء قروض ميسرة للمشاريع التي يملكها القاصرون أو السيدات أو المعوقون أو المحاربون القدامى أو التي تواجه مشاكل في السوق المحلية.

وفي ظل توافر هذا المناخ الإيجابي ازدادت المساهمات الجيدة التي تقدمها هذه المشروعات في الاقتصاد الأمريكي، وللوقوف أمام أهم عقبة تواجه التنمية وهي البطالة. فقد كانت المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي المولد الأول للوظائف في أمريكا حتى في أوقات البطء الاقتصادي، حيث وفرت هذه المشروعات 9 فرص عمل من بين كل 10 فرص.

التجربة الفلبينية: (حامد وآخرون، 2009)

تحصل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الفلبين على التمويل من عدة مصادر، فبالإضافة إلى اللجوء إلى التمويل الذاتي، والاقتراض من الأصدقاء والأقارب، هناك التمويل من خلال البنوك أو من خلال مؤسسات الإقراض الحكومية. فقد ساعدت تعدد هذه المصادر في وفرة التمويل، حيث إن هناك الكثير من برامج الإقراض في كل من القطاع الخاص والحكومي.

لقد كان هناك دور مهم للحكومة الفلبينية ليس فقط في التمويل المباشر فحسب، بل في إقرار العديد من البرامج التي من شأنها أن تسهل عملية الوصول إلى هذه المصادر. فقد ألزمت الحكومة مؤسسات الإقراض بإقراض ما نسبته 6% من محفظة الإقراض للمنشآت الصغيرة و2% للمنشآت المتوسطة، وقد فرضت الحكومة عقوبات على مؤسسات الإقراض التي تخالف كل ما جاء به هذا البرنامج وذلك لضمان تطبيقه.

قدمت الحكومة الفلبينية برنامجاً إقراضياً آخر يساعد في تسهيل وصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى مصادر التمويل. فقد خصصت المؤسسات المالية الحكومية نسباً معينة من أموالها لتقدمها كقروض لهذه المنشآت. وأقرت الحكومة أيضاً برنامج إقراض صغير الحجم تقوم بتنفيذه عدد من المؤسسات المالية الحكومية والشركات

الحكومية لتغطية الاحتياجات التمويلية للأفراد تحت خط الفقر. وقد استطاع هذا البرنامج في أن يغطي 97% من مدن الفلبين من خلال الخدمات المقدمة من فروعها المنتشرة، فانعكس ذلك من خلال خلق فرص عمل إضافية.

التجربة المصرية:

أصبح الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر ضرورة ملحة تفرضها الظروف الداخلية والخارجية. فقد قدرت نسبة مساهمتها في عدد المنشآت والعمالة - وذلك فيما عدا القطاع الزراعي - إلى 99.7% و 87.6% على التوالي (عنبة، 2004).

تتعدد البرامج والمساعدات المقدمة للصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، ومن أهمها تلك المتعلقة بالتمويل، حيث تقدم بعض المنظمات ذات الصلة بهذه المشروعات مساعدات في مجالات التمويل، ومنها بنك التنمية الصناعية حيث يقدم مساعدات مالية وتمويلًا لإنشاء مشروعات جديدة أو تطوير وحدات قائمة؛ وذلك عن طريق مدها بما تحتاج إليه من الآلات وأدوات بشروط ميسرة.

وتوجد أيضاً شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تقدم الشركة ضماناً بمقدار 50% من الائتمان المصرفي الممنوح لهذه المشروعات؛ وذلك لتشجيع البنوك على الإقراض بعد التحقق من جدواها الاقتصادية. وقد بلغ حجم الائتمان الذي مولته البنوك بضمان الشركة منذ بدء نشاطها عام 1991 وحتى عام 2000 نحو 1.737 مليار جنيه ضمننت منه الشركة مبلغ 896 مليون جنيه.

وتقدم المؤسسات الحكومية الخدمات المالية للمنشآت من خلال مؤسسات حكومية غير تمويلية بالأصل، مثل وزارة الخارجية التي توفر المساعدة المالية للمشروعات الصغيرة، وصندوق التنمية الذي يعمل على إقراض مشروعات التنمية الريفية وبدون أسعار فائدة، باستثناء حصوله على مصروفات إدارية تقدر في بداية الشهر الذي يتم فيه إبرام العقد مع تخفيضها بنسبة 20% (حامد وآخرون، 2009).

إضافة إلى دور المؤسسات المالية الأجنبية والعربية في تقديم القروض، كقروض البنك الدولي، وقروض هيئة التنمية الدولية وغيرها. ويتم تقديم هذه القروض للمشروعات الصغيرة عن طريق عدد من الجهات كالبنوك، وخاصة بنك التنمية الصناعية.

ومع زيادة اهتمام الحكومة والجهات المانحة بالتمويل، وملاحظة معدلات نمو متزايدة وفرص واعدة للتطور، فقد تم تصنيف بعض مؤسسات التمويل الأصغر في مصر ضمن أفضل 100 مؤسسة على مستوى العالم طبقاً لمعايير الميكس ماركت (مؤتمر تطوير الأعمال لأصحاب المشروعات المتناهية الصغر، 2009).

التجربة الأردنية:

بدأ تشجيع المشاريع الصغيرة في الأردن بداية السبعينيات، وكان أكثر وضوحاً في خطط التنمية الخمسية التي تعنى بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية لمختلف الأقاليم في الأردن، وكان لهذه المشاريع الدور المهم في رفع دخل الفرد والأسر، حيث أوجدت هذه المشاريع بديلاً للسلع والمنتجات المستوردة. أما في عام 1989 فقد تم وضع برنامج للتصحيح الاقتصادي يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي حيث تخللته خطة لتوفير فرص عمل للأيدي العاملة الأردنية عن طريق المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وبالرغم من ضآلة مساهمة هذه المشاريع في الإنتاج الكلي، إلا أنه بقيت لها أهمية كبيرة في الاقتصاد كونها تستخدم الجزء الأكبر من العاملين في قطاع الصناعة، حيث وصلت نسبة العاملين فيها إلى 50% من المجموع الكلي للعاملين في هذا القطاع (عفانة وآخرون، 2004).

وبالرغم من وجود العديد من المحددات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن وخاصة تلك المتعلقة بالتمويل، إلا أنّ هناك اتجاهات لتحسين فرص الإقراض والتمويل، حيث يوجد العديد من الجهات التي تعنى بتقديم تمويل ملائم وبشروط مناسبة من المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية، ومن أهمها بنك الإنماء الصناعي؛ وهو بنك متخصص في الإقراض الصناعي والسياحي، ويقوم بتقديم قروض

ميسرة لتمويل ماكينات وأدوات ومواد خام للحرف الصغيرة؛ بهدف المساعدة في استمرارية هذه الصناعات وخلق فرص عمل جديدة (عنبة، 2004).

وبرز دور مهم للمؤسسات الأهلية غير الحكومية في الإقراض، كان من ضمنها إيجاد (المشروع الأردني الأوروبي)، حيث يهدف هذا المشروع إلى بناء وتعزيز قدرة القطاع الخاص وبالتحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيز جاهزيتها من خلال توفير برنامج فني ومالي متكامل، ولقد كان الدعم المالي لهذه المنشآت من أهم المحاور التي تسعى لتحقيقها عن طريق توفير برنامج ضمان القروض لهذه المنشآت، وتقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل بفوائد معقولة، وتطوير سياسة القطاع المالي (عفانة وآخرون، 2004).

أما البنوك التجارية المرخصة فيبقى دورها محدوداً في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فهي لا تمويل مثل هذه المشروعات إلا بشكل هامشي؛ لأنه لا يتناسب مع إمكانياتها، ويرجع ذلك إلى صغر حجم القروض المطلوبة، وارتفاع تكاليف إدارة القروض، وارتفاع درجة المخاطرة، وعدم توفر الضمانات الكافية (عنبة، 2004).

4- بنى المنشآت الفلسطينية الصغيرة والمتوسطة

4-1 عدد منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة

كما اشرنا سابقاً، بأنه لا يوجد تعريف موحد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، فهو يختلف من دولة إلى أخرى، أو حتى بين قطاع وآخر. إضافة إلى عدم وجود تعريف موحد لهذه المنشآت في الأراضي الفلسطينية، إلا أننا - ولأغراض هذه الدراسة وتحقيق أهدافها - سنقوم بتحديد مفهوم المنشأة الصغيرة جداً بأنها توظف أربعة عمال فأقل، والمنشآت الصغيرة هي التي توظف ما بين 5-9 عمال، بينما المنشآت المتوسطة تلك التي توظف ما بين 10-19 عاملاً. مع التأكيد على أن هذا التقسيم جاء ليقدم أهداف الدراسة فقط.

وبناء على التعريف السابق، نجد أن الصغر هو سمة عامة لوحدة الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني، حيث يشغل حوالي 90.2% من المنشآت 4 عمال أو أقل، وحوالي 6.7% من المنشآت توظف ما بين 5-9 عمال، أما 2% من تلك المنشآت توظف ما بين 10-19 عاملاً (لمزيد من التفاصيل انظر الجدول 1 في الملحق)، مع وجود اختلافات بين قطاع اقتصادي وآخر. وكما يتضح في جدول (1) فإن أكثر من 47% من المنشآت في قطاع التعدين واستغلال المحاجر تشغل 4 عمال أو أقل، يليها قطاع النقل والتخزين والاتصالات الذي يوظف 64% من منشآته 4 عمال أو أقل. في الطرف الآخر من القائمة نجد أن حوالي 95% من منشآت تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات توظف 4 عمال أو أقل، يليها منشآت قطاع الزراعة حيث تبلغ نسبة المنشآت التي توظف 4 عمال أو أقل 93% من المنشآت، يليها 92% من منشآت قطاع الفنادق والمطاعم الذي يوظف 4 عمال أو أقل. كما نجد أن أعلى معدل للمنشآت المتوسطة بلغ حوالي 40% من منشآت قطاع الصناعة التحويلية الذي يوظف ما بين 10-19 عاملاً، يليه قطاع تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات بنسبة 14% حيث يوظف ما بين 10-19 عاملاً. وبشكل عام، فإن 99% من المنشآت توظف أقل من 20 عاملاً؛ أي أن

99% من المنشآت تصنف على أنها صغيرة ومتوسطة. وفي العام 2007 كان هناك 99 منشأة فقط (0.1%) توظف أكثر من 100 عامل، وكانت موجودة بشكل رئيسي في الصناعة التحويلية.

4-2 خصائص المنشآت الصغيرة والمتوسطة في فلسطين

تمتاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص التي تجعلها على سلم الأولويات في اهتمامات الدول، ويمكن إجمال خصائص ومزايا المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل عام، بما يلي (عطيان، 2009؛ الحسيني، 2006؛ United Nations, 2004):

1. تمتاز هذه المنشآت بسهولة تأسيسها؛ وذلك نظراً لانخفاض قيمة رأس المال المطلوب للاستثمار، حيث إنها لا تحتاج إلى أموال أو استثمارات كبيرة. أخيراً، لا بد من التأكيد على أن هذه المنشآت تمتاز بانخفاض النفقات التأسيسية والإدارية اللازمة للبدء في المشروع.
2. يغلب الطابع العائلي أو الفردي على هذه المنشآت، حيث أشارت الدراسة الصادرة عن الأمم المتحدة بأن 65% من المنشآت هي ذات ملكية عائلية، وبلغت الملكية الفردية حوالي 67%. هذا ما يجعل إدارتها مستقلة ومرنة.
3. بساطة هذه المنشآت واقتصارها على عدد محدود جداً من الأشخاص، ويساعدها قلة التكاليف وأجور العاملين والنفقات الإدارية. وبالتالي ينعكس ذلك إيجابياً على خلق ميزة تنافسية سعرية لمنتجات هذه المنشآت.
4. تعتمد هذه المنشآت على تكنولوجيا وتقنيات إنتاج تقليدية وغير معقدة مما يجعلها قادرة على خلق فرص عمل أكبر.
5. القدرة على التكيف مع المتغيرات والظروف المحلية والإقليمية والدولية، نظراً لصغر حجمها وبساطة التكنولوجيا المستخدمة، فهي تكون قادرة على تجاوز التقلبات والأزمات الاقتصادية أكثر من المنشآت الكبيرة.

6. إن التخصص في العمل في هذه المنشآت، ينعكس بشكل إيجابي على جودة ونوعية المنتجات التي تقدمها؛ وذلك بسبب وجود عنصر المهارة لدى العاملين من جهة، وقدرة هذه المنشآت على دراسة حاجات ورغبات المستهلكين من جهة أخرى.

3-4 الأهمية النسبية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الفلسطيني

تلعب المنشآت الصغيرة والمتوسطة دوراً رئيساً ومركزياً في عملية التنمية الاقتصادية بشكل عام. وتبرز أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين بشكل خاص، حيث إنها تشكل 99% من المنشآت الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية. ويمكن تلخيص دور هذه المنشآت في القطاعات الاقتصادية المختلفة على النحو التالي:

قطاع الصناعة:

تشير البيانات المتوفرة والصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن عدد المنشآت الصناعية التي توظف أربعة عمال فأقل بلغ في العام 2007 حوالي 11,228 منشأة، موزعة بين 74.2% في الضفة الغربية و25.8% في قطاع غزة. وبلغ عدد المنشآت التي توظف 5-19 عاملاً 3,015 منشأة موزعة بين 81.4% في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة. وبذلك يصبح إجمالي عدد المنشآت التي توظف أقل من عشرين عاملاً 14,243 منشأة، أي ما نسبته 98.2% من إجمالي المنشآت الصناعية العاملة في الأراضي الفلسطينية.

وتشير البيانات لنفس العام 2007 إلى أن القطاع الصناعي شغل حوالي 61,690 عاملاً في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد تبين أن 37.3% من إجمالي العاملين يعملون في تلك المنشآت التي توظف أربعة عمال أو أقل، كما وتساهم في حوالي 17% من إجمالي القيمة المضافة للعام 2007، أما تلك المنشآت التي توظف بين 5-19 عاملاً، فقد

استطاعت تشغيل ما نسبته حوالي 41.6% من إجمالي العاملين في القطاع الصناعي الفلسطيني وتحقق 38.5% من القيمة المضافة. وتشير البيانات أيضاً إلى أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة شغلت حوالي 78.9% من إجمالي العاملين في القطاع الصناعي الفلسطيني.

قطاع الخدمات:

يلعب قطاع الخدمات دوراً مهماً في تمكين اقتصادات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وعلى مستوى الأراضي الفلسطينية، يبرز دور مهم لهذا القطاع في الاقتصاد الفلسطيني، حيث تشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء، بأن نسبة المنشآت العاملة في هذا القطاع بلغت حوالي 23.6% من إجمالي المنشآت الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية، وبلغت نسبة العاملين فيه حوالي 10% من إجمالي العاملين الفلسطينيين. بينما شكلت نسبة المنشآت العاملة في الخدمات التي تشغل أربعة عمال أو أقل 89.2% من إجمالي منشآت الخدمات. أما من حيث عدد العاملين، فبلغت نسبة العاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة 8% من إجمالي العاملين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية، فيعمل 54.8% منهم في تلك المنشآت التي توظف ما بين 5-19 عاملاً.

قطاع التجارة الداخلية:

يعتبر قطاع التجارة الداخلية أكبر القطاعات الاقتصادية الفلسطينية، حيث بلغ عدد المنشآت العاملة في هذا القطاع للعام 2007 حوالي 54,677 منشأة غير شاملة للفروع. كان 67.5% منها في الضفة الغربية و32.5% في قطاع غزة، كما وشغلت 99,680 عاملاً في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويمكن ملاحظة ارتفاع نسبة المنشآت التي توظف أربعة عمال فأقل، حيث بلغت النسبة 95.7% من إجمالي منشآت قطاع التجارة الداخلية، وساهمت في تشغيل 13% من إجمالي العاملين الفلسطينيين في الضفة الغربية والقطاع وتحقق هذه المنشآت 35.8% من إجمالي القيمة المضافة المتحققة في أنشطة التجارة الداخلية. لذلك يمكن اعتبار هذا

القطاع متناهي الصغر، خاصة وأن عدد المنشآت العاملة التي توظف أكثر من 20 عاملاً كانت ضئيلة جداً حيث بلغت 68 منشأة في الضفة والقطاع، أي ما نسبته 0.1% من إجمالي المنشآت العاملة في قطاع الخدمات.

ومع زيادة الاهتمام في المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودورها في دفع عجلة التنمية، يمكن الاعتماد على تلك المنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية في تحقيق الأهداف التالية (عطيان، 2009):

1. بسبب الخصوصية التي تمتاز بها الأراضي الفلسطينية، فإن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تعتبر من أهم أدوات ومقومات الصمود، وبناء الاقتصاد المقاوم.
2. تعمل هذه المنشآت - في حال وجود سياسات تنموية لها وتوجيه الاستثمار فيها - على الحد من حالة تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي.
3. المساهمة في خلق فرص عمل جديدة، والحد من انتشار البطالة في الاقتصاد الفلسطيني.
4. تعمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في فلسطين، خاصة الزراعية منها على زيادة الاكتفاء الذاتي الفلسطيني وتعزيز الأمن الغذائي، مما يساهم في تحسين مستويات المعيشة للسكان، خاصة ذوي الدخل المحدود منهم، والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
5. تعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة عامل استقرار اجتماعي وسياسي واقتصادي؛ وذلك من خلال إعطائها فئات ذوي الاحتياجات الخاصة (كالإعاقات مثلاً) في الأراضي الفلسطينية الفرصة في إثبات وجودهم وقدرتهم على التفاعل والعمل مع محيطهم.
6. تعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة إحدى الوسائل المهمة في دمج المرأة الفلسطينية وإشراكها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة وأن إمكانيات النساء في الضفة والقطاع محدودة في الوصول إلى الموارد أو التحكم بها (الشلي، 1999).

7. تزيد هذه المنشآت من القدرة على التشغيل الذاتي لذوي الدخل المحدود والتمدني وخريجي الجامعات والمعاهد، خاصة أصحاب التخصصات التقنية والفنية.
8. تعمل هذه المنشآت على تشجيع المبادرات الذاتية والفردية، وبالتالي تحويل المدخرات إلى مشاريع واستثمارات سيكون لها الأثر الإيجابي في عملية البناء الاقتصادي.
9. تعمل هذه المنشآت على زيادة القيمة المضافة المتحققة في ظل تطوير واستغلال الموارد البشرية والطبيعية المتوفرة محلياً.

4-4 المشكلات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في فلسطين

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من تشوهات هيكلية أعاقت تطوره ونموه، حيث يعاني هذا الاقتصاد من ارتفاع في معدلات البطالة وعدم قدرته على استيعاب القوة العاملة، إضافة إلى تدني نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي. كما وأن السياسات والإجراءات الإسرائيلية المجحفة المتمثلة في الحصار والإغلاق أدت إلى زيادة المشاكل والتحديات التي يعاني منها هذا الاقتصاد.

ويمكن إجمال أهم المشاكل التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأراضي الفلسطينية فيما يلي (عطيان، 2009؛ مكحول وآخرون، 2005؛ خليفة وهنطش، 2009؛ الصوراني، 2005):

1. المشاكل ذات العلاقة بالسياسات والإجراءات الإسرائيلية: انتهجت السلطات الإسرائيلية مجموعة من السياسات التي من شأنها القضاء على الصناعة الفلسطينية وتطورها، كان من أبرزها سياسات الإغلاق المستمرة.
2. المشاكل ذات العلاقة القانونية والتشريعية: إن غياب البيئة القانونية والتشريعية لعمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، أدى إلى عدم وضوح الرؤية تجاهها، وعدم القدرة على وضع خطط مستقبلية لتنميتها.

3. المشاكل ذات العلاقة بالبنية التحتية: يمكن ملاحظة التدني في خدمات البنية التحتية في الأراضي الفلسطينية، وخاصة خدمات المياه والكهرباء والاتصالات والطرق المعبدة، إضافة إلى ارتفاع تكاليفها في الأراضي الفلسطينية مقارنة مع الدول المجاورة.
4. المشاكل ذات العلاقة بالسوق والتسويق: تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة مشاكل من حيث الضعف في الخبرة التسويقية للمنتجين، وتزداد أهمية هذه المشكلة في أسواق التصدير حيث يتطلب ذلك وجود قنوات توزيعية كفؤة تعمل على عرض المنتجات للمستخدم بشكل مباشر.
5. مشاكل ذات علاقة بالمهارات البشرية وسوق العمل: يعد تدني الخبرة والمهارة المتوفرة لدى العاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة من أهم المشاكل التي تواجه هذه المنشآت، وما إلى ذلك من انعكاسات سلبية على الإنتاجية التي تلعب دوراً مهماً في تعزيز التنافسية، خاصة بعد انتشار العولمة والانفتاح الاقتصادي.
6. مشاكل تتعلق بالإنتاج والإنتاجية: في الواقع الفلسطيني، كان هناك العديد من المشاكل المتعلقة في الإنتاج، مثل تدني جودة بعض المنتجات، وما إلى ذلك من تأثير على ضعف القدرة التنافسية. إضافة إلى أن ارتفاع تكاليف الإنتاج مقارنة مع السلع المستوردة، أثر بشكل سلبي على قدرتها على المنافسة.
7. مشاكل تتعلق بالقدرة التنافسية: إن ضعف الإمكانيات المتوافرة لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأراضي الفلسطينية أضعف قدرتها التنافسية، مما أجبر الكثير منها على الخروج من السوق؛ بسبب عدم قدرتها على منافسة السلع المستوردة أو المنافسة في الأسواق الخارجية.
8. مشاكل تتعلق ببطء استرجاع الضريبة من الحكومة: حيث إن الرديات الضريبية تعتبر بطيئة.
9. المشاكل المتعلقة بالتمويل: تعاني المنشآت الصغيرة والمتوسطة من تدني نسب التمويل المقدم لها. سواء كان التمويل بغرض توسيع أنشطتها، أو لزيادة رأس

مالها وإنتاجها. حيث يقدر إجمالي الطلب على القروض الصغيرة بأكثر من 80 مليون دولار سنوياً، يتم توفير حوالي 40 مليون دولار فقط، منها حوالي 30 مليون دولار عبر منظمات أهلية غير ربحية عبر برامج ممولة من الجهات المانحة. وهذا النوع من المشاكل هو الذي يعنينا بالدرجة الأولى في هذه الدراسة.

وبالاستناد إلى دراسة (United Nations, 2004)، هناك حوالي 80% من المنشآت في فلسطين تعتمد على المدخرات الشخصية لتغطية تكاليفها التشغيلية والتأسيسية، حيث يغيب دور البنوك في توفير التمويل اللازم لتلك المنشآت. وتشير البيانات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية إلى تراجع حصة الإقراض التتموي من إجمالي التسهيلات الائتمانية. كما وتختلف الأهمية النسبية لتوزيع التسهيلات الائتمانية باختلاف النشاط الاقتصادي. فقد بلغت حصة الإقراض التتموي، الذي يشتمل على قطاعات الزراعة والصناعة والإنشاءات حوالي 31% من إجمالي التسهيلات عام 1997، لكنها انخفضت إلى 20.6% عام 2007. كما يلاحظ أن الحصة الكبرى من الإقراض التتموي كانت لقطاع الإنشاءات، حيث بلغت حصته 12.8% من إجمالي التسهيلات الائتمانية عام 2007. أما الإقراض غير التتموي، فقد ارتفعت حصته من 69% عام 1997 إلى 79.4% عام 2007. وحازت التجارة العامة على النسبة الكبرى من الإقراض غير التتموي عام 1996 بلغت حوالي 36%، وانخفضت إلى 21% عام 2007 (لمزيد من التفاصيل انظر جدول 2 في الملحق).

كما أن التمويل المقدم لهذه المنشآت غالباً ما يكون تمويلاً قصيراً أو متوسط الأجل، حيث أشارت دراسة (مكحول، 2005)، بأن 88% من التمويل المقدم لهذه المنشآت هو لفترة سداد تصل إلى أقل من ثلاث سنوات، ويرجع ذلك إلى الضعف القائم في بنية الاقتصاد الفلسطيني الذي يرتبط بدرجة عالية من المخاطر، إضافة إلى غياب دور الحكومة في توفير برامج ضمان القروض التي يمكن أن تساهم في حل جزء من المشكلة. هذا إضافة إلى أن حجم تلك القروض يمتاز بالصغر ويكون غير كافٍ لسداد احتياجات المنشأة، حيث أشارت الدراسة نفسها إلى أن فقط ربع القروض المقدمة تغطي أكثر من 75% من احتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

كما تعد الضمانات المطلوبة من مؤسسات الإقراض وخاصة البنوك من أكبر محددات الحصول على التمويل بالنسبة لهذه المنشآت، حيث أشارت دراسة (مكحول، 2005) إلى أن 72.3% من طلبات الحصول على القروض رفضت بسبب عدم كفاية الضمانات المقدمة. كما يعد عدم وجود سجل عدلي قانوني للأصول المتحركة ليستخدم كضمان للحصول على قروض مصرفية محددًا آخر يقف أمام مقدرة هذه المنشآت على الاقتراض.

وتعتبر تكلفة التمويل من المحددات التي تحول دون الحصول على التمويل اللازم لتلك المنشآت، فارتفاع معدلات الفائدة مقارنة مع حجم القروض المقدمة التي قد تصل إلى 24% في بعض مؤسسات الإقراض، وارتفاع رسوم معاملات القروض هي من العوامل التي تقلل من استفادة هذه المنشآت من تلك التسهيلات الائتمانية. كما أن معظم هذه التسهيلات لا تمنح فترة سماح، إضافة إلى ارتفاع قيمة القسط الشهري وذلك تزامنا مع انخفاض مدة التسديد. كل ذلك من شأنه أن يضعف مقدرة هذه المنشآت على الوصول إلى مصادر التمويل المناسبة أو حتى الاستفادة منها. فواضح بأن منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة تعاني من مشاكل تمويلية تتمثل بأبعاد ثلاث هي:

- ✧ نقص في مصادر التمويل المتاحة Availability
- ✧ و'ن توفرت، فهناك محدودية في قدرة المنشأة على الوصول إلى التمويل .Accessibility
- ✧ وأخيراً عدم تمكن المنشآت من تحمل أعباء التمويل في معظم الأحيان .Affordability

4-5 تحليل واقع بنى تمويل المنشآت من حيث المصادر والتكاليف

4-5-1 فرص التمويل المتاحة لمنشآت الأعمال في الاقتصاد الفلسطيني

يضم القطاع المالي في فلسطين مؤسسات عدة، تشمل: البنوك، وشركات التأمين، ومؤسسات الإقراض غير المصرفية، وسوق الأوراق المالية. ومع وجود اختلاف في

بعض خصائص المؤسسات المصرفية عن مؤسسات الأسواق المالية، إلا أن ذلك بدأ بالتلاشي، فأصبحت التفرقة بينهما عملية صعبة. وسوف يعرض هذا الفصل تفصيلاً للقطاعات المالية الفلسطينية المختلفة ودورها في تمويل منشآت الأعمال.

1. القطاع المصرفي

يعتبر القطاع المصرفي من أهم عناصر النظام المالي لأي اقتصاد، حيث يقدم خدمات متنوعة، تتمثل بشكل أساسي في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، إضافة إلى الدور الذي يلعبه هذا القطاع في تمويل التجارة الخارجية ودعمها؛ وذلك من خلال فتح الاعتمادات المستندية لتمويل عملية الاستيراد والتصدير. كما أنه يساهم في الأسواق المالية من خلال بيع وشراء أسهم وسندات. ويعمل القطاع المصرفي على تقديم خدمات التسهيلات الائتمانية غير المباشرة المتمثلة في خصم وتحصيل الأوراق التجارية، وتغطية حسابات السحب على المكشوف وتمويل التجارة الداخلية، وتقديم خدمات بطاقات الائتمان المحلية والعالمية من خلال الحوالات المالية والتحويل الإلكتروني بين البنوك وحسابات العملاء، وخدمات مصرفية أخرى مثل تبادل العملات وبيع الشيكات السياحية (صبري، 2008).

ويبلغ عدد البنوك العاملة في فلسطين الآن عشرين مصرفاً يعمل من خلال شبكة من الفروع والمكاتب تزيد عن 200 فرع، حيث زاد عدد الفروع من 153 فرعاً في العام 2007 إلى 200 فرع في العام 2009. ويبلغ عدد البنوك المحلية 10 بنوك مقابل 10 بنوك أجنبية منها 8 بنوك أردنية وبنك مصري، وفرع واحد لمصرف HSBC، كما وأن ثلاثة من البنوك العاملة في فلسطين هي بنوك إسلامية (سلطة النقد الفلسطينية، 2009).

ويبرز اختلاف في درجة أهمية البنوك العاملة في فلسطين تبعاً لكونها وافدة أم محلية، من حيث مقدرتها على تجميع الودائع وعلى منح القروض. حيث تشكل البنوك العربية معظم النشاط المصرفي في فلسطين. ويعدّ البنك العربي، وبنك القاهرة عمان، وبنك الأردن، وبنك فلسطين، والبنك العقاري المصري العربي، أهم خمسة بنوك عاملة في

فلسطين؛ حيث عملت على تجميع 71% من مجموع الودائع في النظام المصرفي في فلسطين، ومنحت 75% من مجموع القروض الممنوحة من النظام المصرفي (صبري، 2008). أما البنوك الفلسطينية فتضم كلاً من بنك فلسطين الدولي، والبنك التجاري الفلسطيني، وبنك فلسطين، والبنك العربي الفلسطيني للاستثمار، وبنك القدس، وبنك الرفاه. أما بالنسبة للبنوك المتخصصة فتبقى مساهمتها محدودة، وذلك بسبب انخفاض قيمة رأسمالها، وعدم إمكانيتها تجميع ودائع. ويبقى دور البنوك الإسلامية أيضاً محدوداً، حيث نجد أن هناك ثلاثة بنوك تعمل برأسمال قدره 30 مليون دولار، وهي البنك الإسلامي الفلسطيني، والبنك الإسلامي العربي، وبنك الأقصى الإسلامي (صبري، 2008).

وقد شهد القطاع المصرفي تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت قيمة الموجودات للبنوك العاملة في فلسطين من 4.6 مليار دولار في العام 2000 إلى 7.8 مليار دولار في العام 2009، بحيث شملت تلك الزيادة كلاً من الموجودات الأجنبية، ومحفظة الأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية (لمزيد من التفاصيل انظر الجدول 3 في الملحق).

وعلى الرغم من الظروف التي مر بها الاقتصاد الفلسطيني، إلا أن الودائع حافظت على نمو متواتر بشكل عام، حيث ارتفع حجم الودائع إلى 6.3 مليار دولار في العام 2009. وتأخذ الودائع بأغلبها شكل الودائع لأجل، وتأتي الحسابات الجارية في المرتبة الثانية، بينما تأتي حسابات التوفير كمرتبة ثالثة بقيمة تقدر بحوالي 1.2 مليار دولار (لمزيد من التفاصيل انظر الجدول 4 في الملحق 2). وصاحب هذا الارتفاع في حجم الودائع زيادة في قيمة التسهيلات الائتمانية المقدمة للاقتصاد الفلسطيني، حيث شملت القروض، وحسابات الجاري المدين، والتمويل التأجير، وسحوبات مصرفية وخصم الكمبيالات.

وقد ارتفع رصيد التسهيلات في نهاية العام 2000 من 1346 مليون دولار إلى 1721 مليون دولار في نهاية العام 2008، وعادت لتتخفف إلى 1712 مليون دولار في كانون الثاني 2009 (لمزيد من التفاصيل انظر الجدول 5 في الملحق). وتأخذ معظم

التسهيلات شكل القروض قصيرة الأجل، وتتم النسبة الكبرى منها بالدولار الأمريكي. ويليه حسابات الجاري المدين، بينما نجد حجماً محدوداً جداً للتسهيلات المتعلقة بالسحوبات المصرفية والتمويل التأجيري. وبالرغم من عدم وجود بيانات مفصلة عن التسهيلات الممنوحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه يمكن القول أنها محدودة ولا سيما أن معظم القروض تُمنح لأغراض شخصية واستهلاكية وليست إنتاجية.

وإذا ما نظرنا إلى أداء البنوك العاملة في فلسطين نجد بأن هناك ارتفاعاً في معدل الودائع للنتاج المحلي الفلسطيني، حيث يصل إلى 95% مقارنةً بـ 61% متوسط النسبة في بنوك الوطن العربي، إضافة إلى وجود عدد كبير من الفروع المنتشرة في معظم مناطق السلطة الفلسطينية. ومن جهة أخرى لا بد من الإشارة إلى نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع، فهي نسبة منخفضة، إذ إنها لم تتعدَّ 32% في نهاية الربع الأول من العام 2009. ويعود السبب في ذلك إلى عاملين أساسيين هما (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، 2009):

- ✧ اتباع المصارف الفلسطينية سياسة بالغة التقييد على منح التسهيلات الائتمانية؛ وذلك بسبب ارتفاع درجة المخاطر وعدم اليقين في الاقتصاد الفلسطيني في واقع ظروف الاحتلال، ولذا تقوم المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بتوظيف الفائض لديها من الأموال لدى المصارف خارج الأراضي الفلسطينية.
- ✧ ضعف الطلب العام على التسهيلات الائتمانية بسبب قلة الفرص الاستثمارية التي يوفرها الاقتصاد الفلسطيني شبه المغلق.

2- قطاع التأمين

تأتي شركات التأمين من حيث أهميتها في المرتبة الثانية بعد المصارف التجارية، حيث يوفر التأمين حماية للأفراد ولأنشطة الأعمال المختلفة من الخسائر الطارئة. وتزداد أهمية نشاط التأمين في كونه مصدراً لتوفير الأموال، واستثمارها في الأنشطة المختلفة. وتقوم شركات التأمين بنوعين أساسيين من الأنشطة، هما: التأمين على الحياة والتأمينات العامة، وتقوم فكرة التأمين على الحياة على تقديم الحماية ضد الخسارة المالية التي

تحصل نتيجة لموت رب العائلة التي سيعدم دخلها بصورة مفاجئة. في حيث تشمل التأمينات العامة كلاً من التأمين ضد أخطار المسؤولية المدنية بسبب ضرر ألقه بالآخرين. وهناك التأمين ضد حوادث العمل، والتأمين على الممتلكات العامة من السرقة، أو الحريق، أو التلف، أو التخريب. ويضم ذلك كلاً من المركبات، ونقل البضائع، والأموال، ومنشآت الأعمال، والمؤسسات العامة، والبيوت، والفنادق، والمستشفيات. (صبري، 2008).

وشهد قطاع التأمين في فلسطين تطوراً ملحوظاً، حيث ازداد عدد شركات التأمين من شركة واحدة في فترة ما قبل قيام السلطة وهي شركة المؤسسة العربية للتأمين التي تأسست عام 1975 إلى 10 شركات في نهاية العام 2008، حيث تعمل هذه الشركات على توظيف 938 موظفاً (لمزيد من التفاصيل انظر الجدول 6 في الملحق)، وهناك حوالي 120 مكتباً ووكالة تأمين تعمل على بيع وتسويق بوالص التأمين منتشرة في معظم مناطق السلطة الفلسطينية. وبلغ إجمالي الأقساط التي يتم تحصيلها من بوالص التأمين حوالي 149 مليون دولار للعام 2006، بينما بلغ إجمالي المطالبات والتعويضات حوالي 40 مليون دولار (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المالية والتأمين، 2007). إلا أن دور هذا القطاع مازال محدوداً جداً - وإن لم يكن غائباً تماماً- في مجال تمويل منشآت الأعمال وفي مقدمتها الصغيرة والمتوسطة في الأراضي الفلسطينية، ولكن قد يكون لها مساهمات تمويلية للمنشآت الكبيرة المساهمة العامة المدرجة في سوق الأوراق المالية.

3- مجموعة الصيرفة

كان للصيرفة دور مهم في القطاع المالي الفلسطيني وذلك بسبب عدم وجود بنوك وطنية وعربية، خصوصاً في فترة ما قبل قيام السلطة الفلسطينية، فبرز دور هؤلاء بما يعرف بالتمويل غير الرسمي، فتضمنت نشاطاتهم بيع العملات وشراؤها، وصرف الشيكات، القيام بعمليات تحويل الأموال، إضافة إلى فتح القروض. إلا أن هذا الدور بدأ في التراجع في الفترة الأخيرة، وذلك بسبب وضع قانون تنظيم مهنة الصرافة لسنة

1997. حيث يوجد الآن حوالي 250 صرافاً يعملون طبقاً لنظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة، (سلطة النقد الفلسطينية، 2009). ومن الطبيعي ألا تساهم هذه المؤسسات بأي نوع من التمويل لمنشآت الأعمال بسبب طبيعة عملها والقيود المفروضة على أنشطتها من سلطة النقد.

4- مؤسسات الإقراض الصغير والمتناهي الصغر

تزيد عدد مؤسسات الإقراض الصغير في السنوات العشرة الأخيرة، ويعود ذلك إلى المساعدات والمنح من برامج مقدمة من حكومات أجنبية ومؤسسات دولية. وبلغ عدد هذه المؤسسات عشر مؤسسات، وهي: مؤسسة المركز العربي للإقراض، ومركز أصالة لسيدات الأعمال، ومؤسسة إقراض فانتن، وصندوق التنمية الفلسطيني، ومؤسسات لجان الإغاثة الزراعية (ريف)، ومؤسسة أنبرا الدولية، ومؤسسة الأونروا لإغاثة وتشغيل اللاجئين، CHF وYMCA، حيث يتضح أن أهم المؤسسات من حيث قيمة القروض الممنوحة هي الأونروا، ومؤسسة فانتن، ومؤسسة CHF (صبري، 2008؛ PNSM, 2007).

ويبلغ عدد العاملين في مؤسسات الإقراض حتى بداية العام 2009 حوالي 374 موظفاً، موزعين في 69 فرعاً ومكتباً في المحافظات كافة، وقُدِّرَ رصيد القروض الحالي حوالي 36 مليون دولار، بينما كان إجمالي القروض المتراكمة خلال عشرين سنة حوالي 262.8 مليون دولار (PNSM, 2009)، وتتراوح قيمة القروض التي تقدّمها هذه المؤسسات بين 500-5000 دولار، إلا أن بعض المؤسسات تقدم قروضاً تصل إلى 25000 دولار وذلك لمشاريع محددة (PNSM, 2007). مع الإشارة إلى أن مجموع القروض التي تقدّمها تلك المؤسسات ليس موجّهاً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة فقط، بل تستفيد منه المنشآت الكبيرة أيضاً ولو بنطاق محدود. إضافة إلى أن الغالبية العظمى من قروض هذه المؤسسات تمنح لمنشآت القطاع غير الرسمي أو غير المنظمة والذي هو خارج نطاق هذه الدراسة.

وتسعى سلطة النقد حالياً إلى الارتقاء بقطاع الإقراض غير المصرفي، حيث انتهت مؤخراً من إعداد مسودة نظام الترخيص المتعلق بعمل مؤسسات الإقراض، كما أن مسودة قانون المصارف الجديد، المتوقع صدوره بداية العام القادم، تضمنت بعض المواد المتعلقة بتنظيم هذا القطاع. وقد يكون من شأن ذلك تحقيق المنفعة التمويلية لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ويمكن قياس كفاءة هذا النوع من المؤسسات من خلال عدة أمور، منها مدى انتشارها وقدرتها على الوصول للفئات المهمشة، وفي انخفاض المصروفات الإدارية لخدمة القرض، إضافة إلى نسبة الربح إلى إجمالي الأصول للمشاريع. إلا أننا إذا ما نظرنا إلى أداء مؤسسات الإقراض في فلسطين يمكن أن نلخص أهم المشاكل لهذا النوع من المؤسسات على النحو التالي (صبري، 2008):

- ✧ غياب الشكل القانوني المناسب لها.
- ✧ تعدد جهات الإشراف عليها، وعدم وجود جهة مختصة للإشراف.
- ✧ عدم وجود قانون حتى الآن، وهناك مشروع قانون تحت الدراسة يحمل عنوان نظام الترخيص والرقابة على شركات الإقراض والتمويل، ومن المتوقع أن تسري أحكام هذا النظام على جميع المؤسسات التي تمارس أعمال الإقراض والتمويل أياً كان هدفها.
- ✧ ارتفاع سعر الفائدة الذي يصل إلى 24% في كثير من الأحيان.
- ✧ انخفاض قيمة القرض، وهو بمتوسط ألف دولار، وهناك قروض تصل إلى 300 دولار لبعض البرامج.
- ✧ يتوقف استمرار هذه البرامج على مصادر الدعم الخارجية، وعليه لا يتوفر مبدأ الاستمرار والصمود.
- ✧ غير موزعة جغرافياً، وكثير من القروض توجه للمناطق والفئات وفق أجندة الجهات المانحة.

5- السوق المالية

تعتبر السوق المالية مختلفة عن المؤسسات المالية سابقة الذكر، حيث إنها تعمل على توفير المكان والوسائل المناسبة للتجارة في الأسهم والسندات والخاصة بالشركات المساهمة. وتقوم الأسواق المالية بالعديد من الأنشطة، مثل الأسواق الرأسمالية، وأسواق النقد، وأسواق أولية وهي التي تسوق أسهماً وسندات جديدة، تطرحها لأول مرة للاكتتاب العام، وأخرى ثانوية تعمل على بيع الأوراق المالية الصادرة فعلاً، وتتعامل مع أسهم الشركات المدرجة في السوق.

وفيما يتعلق بالسوق المالية في فلسطين، نجد بأنها سوق ثانوية تتضمن فقط تداول أسهم الشركات المساهمة العامة، في حين لا تضم الأسهم المتداولة أية أسهم ممتازة أو سندات أو أوراق مالية أخرى أو بيع خيارات، ولا تشمل أي أوراق نقدية أو أدونات خزينة. والأسهم المتداولة هي أسهم اسمية وعادية لها قيمة اسمية وهي متساوية في حقوق الأرباح والإدارة والتصفية والتصويت. تأسست السوق المالية عام 1996، وعرفت باسم سوق فلسطين للأوراق المالية، وهي شركة مملوكة لأربعة شركاء هم: شركة فلسطين للاستثمار الصناعي وتملك 15%، وشركة فلسطين للاستثمار العقاري وتملك 15%، وشركة صامد وتملك 15%. وبلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة والبالغة 39 شركة في 10-12-2009 حوالي 2,339,300,934 دولار، والقيمة الاسمية حوالي 2,749,725 دولار حسب نشرة سوق فلسطين للأوراق المالية (لمزيد من التفاصيل انظر الجدول 7 في الملحق). وهذا السوق لا يوفر أي تمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

6- الحكومة وبرامج التمويل الدولية

يحتل تمويل المشاريع الصغيرة ركناً مهماً في إستراتيجية السلطة الوطنية لمكافحة الفقر والبطالة، خاصة في المناطق المهمشة والفقيرة، حيث تلعب المشاريع المنفذة في هذا القطاع دوراً مهماً في دعم صمود المواطن الفلسطيني، وتسعى السلطة عبر مؤسساتها المختلفة إلى النهوض بهذا القطاع عبر تخصيص المزيد من الدعم والتمويل للمشروعات، خصوصاً تلك التي توفر فرص عمل جديدة.

استناداً إلى موازنة السلطة الفلسطينية للعام 2009، نلاحظ زيادة في حصة النفقات التطويرية بمقدار 2 مليار شيكل، ويعني ذلك أن حصة هذه النفقات للعام 2009 تساوي تقريباً ضعف حصتها لعام 2008، كما أن الزيادة في النفقات التطويرية لم يرافقها انخفاض في النفقات الجارية (لمزيد من التفاصيل انظر جدول 8 في الملحق). وتجدر الإشارة إلى أن الإنفاق على المشاريع الصغيرة الذي كان يصنف في الماضي تحت بند النفقات الجارية بات يصنف الآن تحت بند النفقات التطويرية. وأشارت الميزانية إلى أن السلطة الفلسطينية تبنت إستراتيجية تقوم على التعجيل في تنفيذ المشاريع والنشاطات التطويرية الصغيرة التي لا تصطدم بالقيود الإسرائيلية، وخاصة تلك التي تلبى أولويات التجمعات السكنية في المناطق الريفية المهمشة أو المتضررة والمهددة من الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، 2009).

ومن باب التزام الحكومة في دعم الفئات الفقيرة والمهمشة، فقد قدمت العديد من المبادرات وعلى رأسها توفير التمويل للمشاريع الإنتاجية، ولهذا قامت وزارتا الشؤون الاجتماعية والعمل بتطوير برنامج تمكين الأسر الفقيرة، وهو برنامج للتمويل الأصغر، حيث تم تخصيص جزء من مساهمات الصناديق العربية والإسلامية وغيرها لهذا الغرض، كما أن برنامج التمكين الاقتصادي، والموئل أساساً من البنك الإسلامي للتنمية، ويقوم بتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع السلطة من خلال مؤسسات الإقراض ومنظمات المجتمع المدني، قدّم حتى الآن 1800 قرض بقيمة إجمالية 7 ملايين دولار، ويتوقع أن تستفيد منه في المرحلة الأولى حوالي 12 ألف أسرة فقيرة.

إلا أن دور الحكومة الفلسطينية ما زال محدوداً حول إمكانية تخصيص برامج خاصة لضمان القروض، حيث من الممكن أن تشجع مؤسسات الإقراض لتقديم قروض مناسبة لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث إن مؤسسات الإقراض بما فيها البنوك تتجنب تمويل بعض المنشآت خاصة تلك التي تكون درجة المخاطرة فيها عالية.

كما أن الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية بادر مؤخراً وبالتعاون مع الحكومة الإيطالية إلى استحداث برنامج إقراض تقدر قيمته بحوالي 25 مليون يورو، ويتمثل دوره في مساعدة المنشآت على تقديم طلبات للحصول على التسهيلات البنكية. إلا أن المؤسسات التمثيلية لمنشآت الأعمال الفلسطينية ما زالت بحاجة إلى تعديل بعض القوانين وذلك لتأسيس صناديق إقراض خاصة بها.

إضافة إلى ذلك يمكن ملاحظة بعض المشاكل المرتبطة بالمانحين، حيث إنه لا يوجد لديها إجراءات رقابية أو إشرافية عالية على أداء وأنشطة مؤسسات الإقراض؛ للتأكد من تحقيقها للأهداف والغاية الرئيسة من إنشائها، وتلقيها للدعم والمتمثلة بتنمية وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة. كما ويلاحظ ارتفاع في النفقات الإدارية والتشغيلية من المانحين، حيث هناك عدد كبير من المؤسسات والجهات الوسيطة بين الجهة المانحة الرئيسة والمستفيد النهائي من القرض.

5- بنية تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية من واقع المسح

سيتم الاعتماد في هذا الجزء على مصدرين رئيسيين لتحليل بنية وبيئة التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في مناطق السلطة الفلسطينية وهما: الاستبانة، وتحليل لقوائم المركز المالي لعينة من هذه المنشآت. وسيتم تناول كل جزء منهما بالتفصيل وبشكل مستقل.

5-1 نتائج الاستبانة

تم اللجوء إلى مسح حول وجهات نظر أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة عن التمويل المتوافر لمنشآتهم. وقد عكست آراؤهم أهم مصادر التمويل المتوفرة لديهم، ومدى مقدرة هذه المنشآت على الوصول إلى تلك المصادر، إضافة إلى التكاليف المترتبة على مصدر التمويل المختار.

5-1-1 الحاجة للتمويل الإضافي حسب وجهة نظر المنشآت

أوضحت نتائج المسح بأن غالبية المنشآت هي بحاجة إلى تمويل خارجي؛ وذلك لتنمية وتطوير أعمالهم. حيث بلغ عدد المنشآت المجيبة بنعم بأنها بحاجة إلى تمويل إضافي حوالي 62%. وقد ارتفعت نسبة المنشآت التي هي بحاجة إلى تمويل إضافي في قطاع الخدمات لتصل إلى حوالي 76%، بينما انخفضت هذه النسبة في قطاع التجارة حيث بلغت النسبة 48%، في حين بلغت نسبة المنشآت التي ليست بحاجة إلى تمويل بالمطلق حوالي 12% وتركزت في قطاع التجارة (كما هو موضح في جدول 9).

جدول 1: مدى حاجة المنشآت للتمويل الخارجي

الحاجة للتمويل	مجموع المنشآت	صناعة	تجارة	خدمات
نعم	%62	%64	%48	%76
أحياناً	%26	%25	%34	%21
لا حاجة للتمويل	%12	%11	%18	%3

تنسجم هذه النتيجة مع التحليل الكلي لسوق التمويل الفلسطيني، حيث يمكن تقدير فجوة تمويل هذه المنشآت حالياً بين 400 و 500 مليون دولار (العرض التمويلي المتاح - الطلب التمويلي):

- ✧ لتمويل التوسع الاستثماري السنوي.
- ✧ ولتصحيح الخلل القائم في الهيكل التمويلي لهذه المنشآت (أي لزيادة درجة الرفع المالي لديها)

وفيما يتعلق بالأسباب الكامنة وراء حاجة أصحاب هذه المنشآت للحصول على القروض، فإن الأسباب الرئيسية تمثلت فيما يلي: أعرب غالبية أفراد العينة 21.9% أنهم يسعون لهذا التمويل وذلك لتوسيع نطاق مشاريعهم (التوسع الاستثماري)، في حين يحتاج 13.7% منهم قروضاً لسداد دين آخر استحق على المنشأة، بينما يحتاج 8.2% منهم قروضاً لتمويل الأنشطة التشغيلية، أما القروض المستخدمة لأغراض البحث والتطوير فلم تتجاوز نسبتها 2.7%، وهي نسبة ضئيلة ويعزى ذلك إلى حجم وطبيعة تلك المنشآت (كما هو موضح في الجدول 10).

جدول 2: الغرض من التمويل الخارجي

مجموع المنشآت	التوسع الاستثماري
%21.9	تمويل الأنشطة التشغيلية
%8.2	لأغراض البحث والتطوير
%2.7	سداد دين آخر استحق للمنشأة
%13.7	غير ذلك
%12.3	لم أحصل على تمويل خارجي، ولا أفكر بذلك
%41.1	

5-1-2 خيارات التمويل المناسبة لأصحاب المنشآت

تشكل المساهمات الشخصية (رأس المال المملوك) مصدر التمويل الأول للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل عام، فقد استحوذ هذا المصدر على أعلى نسبة تمثلت في 78.1% بالنسبة لمنشآت العينة عند تحديد أكثر مصادر التمويل استخداماً في منشآتهم حالياً، وجاءت القروض والتسهيلات البنكية في المرتبة الثانية بنسبة 8.2%، وكانت النسبة 2.7% لكل من التمويل الداخلي (الأرباح المحققة وغير الموزعة) والائتمان التجاري، حسب ما هو موضح في الجدول (11).

جدول 3: أكثر مصادر التمويل استخداماً في المنشآت حالياً

مجموع المنشآت	
78.1%	مساهمات شخصية (رأس المال المملوك)
8.2%	القروض والتسهيلات البنكية
1.4%	التأجير التمويلي
2.7%	التمويل الداخلي (الأرباح المحققة وغير الموزعة)
2.7%	الائتمان التجاري
5.4%	قروض أو مساهمات من أصدقاء أو من أفراد العائلة

يحتاج الفلسطينيون من أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى الاقتراض لتمويل نشاطاتهم المختلفة، إلا أنهم وفي معظم الحالات يفضلون تمويل تلك النشاطات عن طريق مساهمات وقروض من أفراد الأسرة أو الأصدقاء فضلاً عن اللجوء إلى البنوك التجارية أو مؤسسات الإقراض الصغير.

فعند الاستفسار عن مصادر التمويل التي كانت ضمن دائرة استهداف تلك المنشآت في السنوات السابقة عند الحاجة إلى تمويل غير رأس المال المملوك، كان التمويل غير الرسمي (رأس مال إضافي من أقارب أو أصدقاء أو مستثمرين آخرين) من أهم المصادر التي سعت تلك المنشآت للحصول عليها وحصلت عليها، حيث تمثلت النسبة بـ 23% بالنسبة لأفراد العينة، بينما كانت بنسبة 17.8% للقروض البنكية و11%

للقروض من مؤسسات مالية غير مصرفية. وعلى الرغم من أن العائلة والأصدقاء هم أكبر مصادر التمويل (كما هو موضح في الجدول 12). إلا أن النسبة الكبرى التي تمثلت في 30.1% من منشآت العينة، يعتقدون بأنه من النادر لمنشآت الأعمال في فلسطين - على اختلاف أنواعها - أن تحصل على تمويل عند الحاجة وبشروط مناسبة عن طريق القروض من الأقارب والأصدقاء، ويمكن إرجاع ذلك إلى الوضع الاقتصادي الراهن، حيث أثر الوضع الراهن على جميع أفراد الأسرة وتسبب ذلك في انخفاض مستوى الإقراض الأسري بشكل حاد.

ويمثل الإقراض جزءاً مهماً لتمويل منشآت الأعمال في فلسطين، حيث أشار 32.9% من منشآت العينة إلى أنه غالباً ما يمكن لمنشآت الأعمال في فلسطين على اختلاف أنواعها الحصول على تمويل عند الحاجة وبشروط مناسبة. أما 21.9% من منشآت العينة فقد سعت للحصول على قروض ولكنها لم تحصل عليها، أما المنشآت التي لم تسعى لذلك بسبب قناعتها بعدم قدرتها على تلبية متطلبات ذلك فكانت نسبتها 17.8%. وبقي أكثر من 25% من هذه المنشآت خارج سوق الإقراض لأسباب خاصة وفي مقدمتها الوازع الديني.

جدول 4: فرص الحصول على قروض

سعت للحصول عليها وحصلت عليها	سعت للحصول عليها ولم أحصل عليها	لم يتم السعي للإقراض بسبب عدم القدرة على تلبية متطلبات ذلك	
17.8%	8.2%	4.1%	القروض البنكية
4.1%	5.5%	9.6%	قروض من برامج مكفولة من مؤسسات دولية مانحة
11%	8.2%	4.1%	قروض من مؤسسات مالية غير مصرفية
32.9%	21.9%	17.8%	المجموع

5-1-3 خصائص ومشاكل التمويل المقدم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

إن وفرة القروض المصرفية يعتمد على عدة عوامل واعتبارات، فمن وجهة نظر منشآت العينة، احتل الوضع الاقتصادي والسياسي العام المرتبة الأولى بنسبة 26% كأحد العوامل المؤثرة على وفرة القروض المصرفية، يليها وضع الشركة المالي من حيث حجم المبيعات والربح والتدفقات النقدية، وسياسة البنوك الائتمانية بنسبة 9.6% لكل منها، أما تاريخ المنشأة الائتماني، وحجم الضمانات المقدمة، وحجم رأس مال الشركة وجودة موجوداتها فكانت نسبة كل منها 8.2%، بينما جاءت العلاقات الشخصية مع مسؤولي البنك ضمن آخر الاعتبارات بنسبة 1.4%. (كما هو موضح في جدول (13)

جدول 5: الاعتبارات التي تؤثر على مدى وفرة القروض في السوق الفلسطيني

مجموع المنشآت	
26%	الوضع الاقتصادي والسياسي العام
8.2%	حجم ونوع الضمانات المقدمة
9.6%	وضع الشركة المالي من حيث حجم المبيعات والربح والتدفقات النقدية
8.2%	تاريخ المنشأة الائتماني وسعة مالكيها
9.6%	سياسة البنوك الائتمانية
1.4%	العلاقات الشخصية مع مسؤولي البنك
8.2%	حجم رأس مال الشركة وجودة موجوداتها

وعندما تم سؤال منشآت العينة عن الأسباب التي تحول دون حصولها على تمويل من البنوك، فكانت النسبة الكبرى هي لأسباب دينية وبلغت 43.8%، حيث تعتبر الفائدة من العناصر المهمة التي تحول دون التقدم للحصول على قروض بنكية، حيث تتعارض تلك مع معتقداتهم الدينية، وأشار 26% منهم بأن السبب يعود إلى عدم توفر ضمانات كافية لتقديمها للبنوك، وذلك بسبب طبيعة هذه المنشآت التي تتحمل نسبة مخاطرة عالية، وكانت عدم الرغبة في تعريض منشآتهم لمخاطر الإفلاس أو عدم الوفاء، وقلة الخبرة والدراية في التعامل مع البنوك قد استحوذت على 11% لكل منها. أما عدم توفر معلومات مالية يمكن تقديمها للبنك للحصول على القرض فبلغت نسبتها 18% (كما هو موضح في جدول 14).

جدول 6: الأسباب التي تحول دون حصول المنشآت على التمويل من البنوك

مجموع المنشآت	
11%	قلة الخبرة الإدارية
18%	عدم توفر معلومات مالية يمكن تقديمه للبنك للحصول على قرض
26%	عدم توفر ضمانات يمكن تقديمها للبنك
11%	عدم الرغبة في تعريض المنشأة لمخاطر الإفلاس أو عدم الوفاء بالتزاماتها
34%	أسباب دينية

5-1-4 حجم التمويل المطلوب

إن حجم التمويل اللازم للمنشآت العينة حالياً يبدو متقارباً إلى حد ما. حيث يحتاج 17.8% منهم تمويلاً يتراوح ما بين 15,001 - 20,000 دولار، بينما 15.1% من تلك المنشآت تحتاج إلى تمويل يتراوح ما بين 0 - 5,000 دولار، (كما هو موضح في جدول 15). بينما تركز حجم القروض المقدمة ما بين 5,000 - 10,000 دولار بنسبة 18.1% من منشآت العينة، يليها القروض التي تتراوح قيمتها من 1,000 - 5,000 دولار بنسبة 13.9%، أما القروض التي تتجاوز قيمتها 10,000 دولار لم تتجاوز نسبتها 11.1%، (كما هو موضح في جدول 16).

جدول 7: حجم التمويل اللازم للمنشآت حالياً

مجموع المنشآت	
15.1%	0 - 5000 دولار
13.7%	5001 - 10000 دولار
11%	10001 - 15000 دولار
17.8%	15001 - 20000 دولار
15.1%	أكثر من 20001 دولار
27.4%	لا توجد حاجة مطلقاً
	متوسط حجم القروض المطلوبة للمنشأة 8000 دولار

جدول 8: حجم القروض المقدمة خلال السنتين الماضيتين

مجموع المنشآت	
أقل من 1000 دولار	9.7%
1000-5000 دولار	13.9%
5000-10000 دولار	18.1%
أكثر من 10000 دولار	11.1%
لم يحصل على قرض مطلقاً	47.2%
متوسط حجم القروض الممنوحة	4000 دولار

من خلال المعطيات الموجودة في الجدولين 15 و16، يمكن تقدير فجوة التمويل لهذه المنشآت مجتمعة بحوالي 400 مليون دولار، وتنسجم مع فجوة التمويل حسب التحليل الكلي. كما أن القروض المقدمة لتلك المنشآت هي في الغالب قروض قصيرة إلى متوسطة الأجل، حيث أشار 58.2% من منشآت العينة، إلى أن فترة السداد لآخر قروض تراوحت من سنة - 3 سنوات، و24.3% منهم أشاروا إلى أن تلك الفترة لم تتجاوز السنة، بينما حصل 5.4% منهم فقط على فترة سداد لأكثر من 5 سنوات (كما هو موضح في جدول 17)، ويعكس ذلك ضآلة حجم التمويل طويل الأجل إن لم يكن ذلك مستحيلاً. إضافة إلى أن القسط الشهري لسداد تلك القروض تراوح ما بين 750 - 1000 دولار شهرياً، وهو مبلغ مرتفع نسبياً مقارنة مع القدرة المالية لتلك المنشآت. إضافة إلى ما يتكبد أصحاب تلك المنشآت من فائدة عالية مقارنة مع حجم التمويل المقدم، فقد أشار 68.2% من منشآت العينة، إلى أن نسبة الفائدة على القروض البنكية المقدمة هي عالية نسبياً مقارنة بمصادر أخرى، وفي المقابل أشار 31.8% منهم فقط إلى أن الفائدة هي منخفضة ومعقولة نسبياً مقارنة بمصادر أخرى.

جدول 9: فترة السداد الممنوحة للقروض

مجموع المنشآت	
أقل من سنة	24.3%
سنة- 3 سنوات	58.2%
3 سنوات-5 سنوات	12.1%
أكثر من 5 سنوات	5.4%

5-2 نتائج تحليل قوائم المركز المالي (الميزانيات العمومية)

تم الاستعانة في هذا الجزء بميزانيات عمومية لـ 65 منشأة من قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة. 21 منها في قطاع الخدمات، و19 في قطاع التجارة، و35 في قطاع الصناعة. وذلك لتحليل بنى تمويل هذه المنشآت، وتم التوصل إلى النتائج الرئيسية التالية:

- ✧ تمثلت نسبة رأس المال المدفوع (المساهمات الشخصية) بـ 35% من إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين لمنشآت العينة.
- ✧ وبلغت نسبة الائتمان التجاري التي تتضمن الذمم الدائنة والشيكات الآجلة والذمم والديون الأخرى بحوالي 43%.
- ✧ بينما وصلت نسبة التمويل عن طريق البنوك إلى حوالي 14%.
- ✧ فيما وصلت نسبة التمويل عن طريق الأرباح المحققة وغير الموزعة إلى 8%.

نستنتج مما سبق بان الائتمان التجاري يعتبر المصدر الأساسي لتمويل منشآت العينة، بينما تأتي المساهمات الشخصية (رأس المال المملوك) في المرتبة الثانية، يليها الاقتراض عن طريق البنوك، ثم جاء التمويل عن طريق الأرباح المحققة وغير الموزعة في آخر قائمة مصادر التمويل المستخدمة، حيث تواجه بعض هذه المنشآت خسارة متراكمة، فتكون غير قادرة على الاستفادة من هذا المصدر. ويمكن ملاحظة بعض الانسجام ما بين نتائج تحليل القوائم المالية لمنشآت العينة وبين نتائج الاستبانة مع وجود بعض الاختلافات النسبية، حيث احتلت المساهمات الشخصية أول مصادر التمويل، يليها الائتمان التجاري ومن ثم القروض البنكية، وجاء التمويل الداخلي عن طريق الأرباح المحققة وغير الموزعة في المرتبة الأخيرة.

5-3 استنتاجات رئيسة

- ✧ يوجد اختلال بنيوي (هيكل) في مصادر تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- ✧ هذا الاختلال يتمثل في ضعف مستوى الرفع المالي المتاح لهذه المنشآت.

- ✧ أما مصدر هذا الاختلال فيأتي من جانبي المعادلة التمويلية: العرض والطلب.
- ✧ استحداث أو ابتكار أدوات وبرامج تمويلية لهذا النوع من المنشآت تقوم على ما يسمى "بالتشارك في المخاطر" "Risk Sharing" هو أنسب المناهج للتغلب على هذه المشكلة.

6- السياسات المطلوبة لتحسين تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية

استناداً إلى نتائج الدراسة التي تم استعراضها سابقاً، ولإلى الفجوات التمويلية التي تمّ تحديدها، يمكن اقتراح عدد من السياسات التي قد تسهم في تحسين فرص تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية كما يلي:

6-1 الدور المطلوب على المستوى الحكومي الرسمي

- ✧ إقرار الإطار القانوني والتنظيمي الملائم واللازم لتحفيز هذا النوع من التمويل، على أن يوفر للجهات الرقابية القدرة على تحديد حد أدنى من التسهيلات الائتمانية التي تمنحها البنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- ✧ العمل على تأسيس صندوق موحد ومتخصص بمنح قروض وحوافز مالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، أسوة بالدول الرائدة في هذا المجال. أو العمل مع الأطراف ذات العلاقة وخصوصاً المؤسسات التمويلية الدولية الخاصة على تأسيس صناديق رأس مال مغامر لدعم المنشآت الريادية على أسس تنافسية.
- ✧ تسريع عملية صرف الرديات الضريبية لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة.
- ✧ منح البنوك إعفاءات ضريبية على الأرباح المحققة من أنشطة تمويل تلك المنشآت، وذلك لتشجيع تلك البنوك على تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة بأسعار فائدة مخفضة، إضافة لتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي للبنوك بالتناسب مع قدر الأموال التي يتم تمويلها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، أو تخفيض نسبة السيولة المطلوبة (حالياً 6%) للبنوك التي تمنح قروضاً لهذا النوع من المنشآت.
- ✧ قيام سلطة النقد بتوفير قاعدة بيانات عن هذه المنشآت تساعد البنوك في دراسة طلبات التمويل التي تقدمها بسرعة وبحكمة.

- ✧ العمل على إيجاد آليات تتسابق مع المؤسسات والمنظمات الدولية والمحلية التي تقدم المساعدات والمساندة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وذلك محاولة للتوصل إلى خطط منهجية للنهوض بهذه المنشآت.
- ✧ فحص فكرة النظر في إنشاء صندوق ضمان القروض الممنوحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث يساهم ذلك في التخفيف من المعوقات المتعلقة بارتفاع وتعدد الضمانات المطلوبة للإقراض.
- ✧ فحص فكرة إنشاء برامج أو صناديق حماية ضد الإفلاس، حيث تمنح قروضاً بدون فائدة ولسنوات طويلة للمنشآت المتعثرة لفترة زمنية معينة.
- ✧ الإسراع في إيجاد وتفعيل السجل العدلي للأصول المتحركة حتى تستطيع المنشآت استخدامها كضمانات للحصول على قروض طويلة الأمد.
- ✧ فحص فكرة إنشاء هيئة أو مفوضية إما مستقلة أو تحت مسؤولية وزارة الاقتصاد الوطني تعنى بتطوير منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

6-2 الدور المطلوب على مستوى قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة نفسه

- ✧ قيام المؤسسة التمثيلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بمبادرات مدروسة لتحسين فرص اقتراض هذه المنشآت وذلك حسب ما يلي:
- التنسيق مع الحكومة والمؤسسات المانحة لتأسيس صناديق تمويلية متخصصة، أو على الأقل المشاركة في تحديد أسس وأولويات عمل البرامج القائمة.
- العمل على تعديل قوانين اتحاد الغرف والاتحاد العام للصناعات لتصبح داعمة وميسرة لقيام هذه المؤسسات بتأسيس صناديق تمويل خاصة بها وتحت إدارتها.
- الاستثمار الأكبر في تعزيز قدرات المنشآت الإدارية والفنية والبشرية، لمساعدتها على أن تصبح منشآت "مصيرفة" "Bankable"، وذلك ربما من

خلال تأسيس وحدات دعم فني لدى هذه الاتحادات والجمعيات لتقديم المشورة والنهج على صعيد التمويل.

✧ انخراط المؤسسات التمثيلية القائمة حالياً كاتحاد الغرف التجارية والاتحاد العام للصناعات بشكل أكبر في التفاوض الجماعي مع مؤسسات التمويل لتحسين فرص وشروط التمويل لأعضائها.

6-3 الدور المطلوب على مستوى الجهات المانحة التي تضع هذا القطاع على أجندة نشاطها

- ✧ القيام بتنسيق وتعاون أكبر مع مؤسسات القطاع الخاص على صعيد برامج التمويل التي توفرها، حتى تصبح أكثر فاعلية وكفاءة وعدالة.
- ✧ تخفيض النفقات الإدارية والتشغيلية إلى الحدود الدنيا، وتقليص المؤسسات والجهات الوسيطة بين الجهة المانحة الرئيسة والمستفيد النهائي من القرض.
- ✧ محاولة تجميع برامجها التمويلية المتعددة والمبعثرة في برنامج واحد أو أكثر يقوم على أساس تنافسي وتشاركي فيما يتصل بالمخاطر.
- ✧ التنسيق بين الجهات المانحة والجهات الوسيطة المسؤولة حول أهم البرامج المطلوب تمويلها وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية المختلفة، ووضع الآليات التنفيذية التي تضبط ذلك.

6-4 الدور المطلوب على مستوى المؤسسات التمويلية غير المصرفية والبنوك

- ✧ قيام البنوك وبالتنسيق مع المؤسسات التمثيلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وسلطة النقد بفحص وبشكل جدي فكرة تأسيس صندوق إقراض تجمعي بمساهمات فردية من البنوك وربما أيضاً من الجهات المانحة بهدف منح هذه المنشآت تمويلاً وشروطاً ميسرة، وفي الوقت ذاته عدم تعريض البنوك نفسها لمخاطر زائدة.

- ✧ إعادة هيكلة مؤسسات التمويل غير المصرفية، بما يؤدي إلى تخصصها في الإقراض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة؛ لأن لكل نشاط خصائصه المختلفة من حيث مخاطر الاستثمار.
- ✧ تدعيم قدرات هذه المؤسسات إدارياً وفنياً لتصبح أقدر على تسيير أعمالها نحو تحقيق هدف الاستدامة المالية.
- ✧ عمل برامج تدريبية لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تشمل على نظم الإدارة المالية الحديثة للمشروعات، وخصوصاً التعامل مع البنوك.

المراجع

- أبو الرب، نور الدين وآخرون (2002). مدخل إلى علم التمويل. عمادة البحث العلمي، جامعة النجاح الوطنية. نابلس، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2007). مسح المالية والتأمين - 2006: نتائج أساسية. رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2008). التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2007، النتائج النهائية. رام الله - فلسطين.
- حامد، مهند وآخرون (2009). تجارب الدول في تطوير أعمال المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة: دروس لفلسطين. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية - ماس. رام الله، فلسطين.
- خليفة، محمد وأبو هنطش، إبراهيم (2009). تقييم البيئة القانونية للمنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في فلسطين. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية - ماس. رام الله، فلسطين.
- الشلبي، خميس (1999). المشروعات النسوية الصغيرة: واقع وآفاق. وزارة التخطيط والتعاون الدولي - إدارة تخطيط وتطوير مشاركة المرأة. رام الله، فلسطين.
- صبري، نضال (2008). تمويل القطاع الزراعي الفلسطيني. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية - ماس. رام الله، فلسطين.
- عطيان، نصر (2009). مشاكل المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في فلسطين. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية - ماس. رام الله، فلسطين.
- عفانة، جهاد وأبو عيد، قاسم (2004). إدارة المشاريع الصغيرة - دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع. عمان، الأردن.
- عنة، هالة (2004). إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي: دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة.
- مؤتمر خدمات التطوير الاقتصادي للمشاريع المتناهية الصغر - الواقع والاحتياجات. 10/11/2009. ورقة عمل حول خدمات تطوير الأعمال لأصحاب المشروعات المتناهية الصغر (زبائن التمويل الأصغر) بين النظرية والتطبيق. دراسة حالة / مصر. رام الله، فلسطين.

المراقب الاقتصادي والاجتماعي، عدد 17 (2009). معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية ماس، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد. رام الله، فلسطين.

نصر الله، عبد الفتاح والصوراني، غازي (2005). المنشآت الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤى نقدية. وزارة الاقتصاد الفلسطيني. غزة، فلسطين.

- Bhaird, Ciaran and Lucey, Biran. (2006). Capital structure and the financing of SMEs : Empirical evidence from Irish survey. A paper for presentation at conference entitled " Entrepreneurship occupational choice and financing". The center of economics and business research. Copenhagen.
- Danset, Dorothee and others. (2001). Comparison between the financial enterprise (LEs) using the BACH database.
- European Association of Craft, Small and medium-sized enterprise (2004). Crafts, Trades and SMEs need better access to finance. UEAPME position paper on the future of SMEs finance.
- European Central Bank. Survey on the access to finance of small and medium-sized Enterprises in the Euro Area. September, 2009.
- European Palestinian Credit Guarantee Fund / EPCGF. (2003). SME Financial Analysis. Bank training program (BMZ 2003 65 197)
- Evers, Terry. (2006). Entrepreneurship- related data in Canada: SMEs financing data initiative small business and special surveys division statistics Canada. Canada.
- Ghoneim, Ahmed (2003). Intellectual property in Arab countries: SMEs as copyright owners and / or copyright users. Centers for International private enterprise. Washington DC.
- Klapper, Leora and others. (2002). Small and medium- size enterprise financing in eastern Europe. Policy research working paper 2933. world bank.
- Organization for Economics Co-operation and the development OECD. November, 2006. Financing SMEs and Entrepreneurs.
- PNSM. (2007). Microfinance Market Survey in the West Bank and Gaza strip. Ramallah, Palestine.
- PNSM.(2009). Performance Indicators: Microfinance Industry in Palestine- end of Mar. 2009. Ramallah, Palestine.
- Rozali, Mohd and others. (2004). Small firms demand for finance in Malaysia.
- United Nations (2004). Palestinian small an medium-sized Enterprise: Dynamics and Contribution to development. United Nations Conference on trade and development.

الملاحق

الملحق الإحصائي

قائمة جداول الملحق الإحصائي

- جدول 1: عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي وفئات حجم العمالة 2007 67
- جدول 2: توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية حسب الأهمية لسنوات مختلفة (%) 68
- جدول 3: الميزانية الموحدة للمصارف العاملة في فلسطين (مليون دولار أمريكي) 69
- جدول 4: التوزيع الجغرافي للودائع حسب نوع الوديعة (مليون دولار أمريكي) 71
- جدول 5: توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النوع والعملة (مليون دولار أمريكي) 73
- جدول 6: عدد المؤسسات والمشتغلين وأهم المؤشرات الاقتصادية لشركات التأمين والمؤسسات المالية 75
- جدول 7: إحصاءات القطاعات للفترة 2009/12/6 لغاية 2009/12/10 76
- جدول 8: موازنة السلطة الفلسطينية 2009 77

جدول 1: عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي وفئات حجم العمالة 2007

النشاط الاقتصادي	المجموع	1 - 4	5-9	10-19	20-49	50-99	+100
الزراعة (تربية الماشية والحيوانات الأخرى)	6,976	6,543	400	31	2	0	0
التعدين واستغلال المحاجر	299	140	121	28	8	2	0
الصناعة التحويلية	15,340	12,083	2,104	808	281	38	26
إمدادات الكهرباء والمياه	477	432	21	7	3	5	9
الإنشاءات	627	363	141	87	25	8	3
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات	59,253	56,701	2,111	351	78	10	2
الفنادق المطاعم	4,643	4,253	302	65	20	2	1
النقل والتخزين والاتصالات	1,215	778	251	120	47	11	8
الوساطة المالية	844	577	106	88	53	13	7
الأنشطة العقارية والإيجارية	4,304	3,845	347	81	23	7	1
التعليم	2,384	1,382	648	207	107	27	13
الصحة والعمل الاجتماعي	4,260	3,771	237	139	71	21	21
أنشطة الخدمة الاجتماعية والشخصية الأخرى	9,064	8,098	660	215	70	13	8
المجموع	109,686	98,966	7,449	2,227	788	157	99

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2008. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، المنشآت الاقتصادية- النتائج النهائية. رام الله، فلسطين.

جدول 2: توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية حسب الأهمية لسنوات مختلفة (%)

النشاط الاقتصادي	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الزراعة%	0.70	3.68	1.49	1.58	1.56	1.11	1.68	1.53	1.27	0.82	0.81	1.07
الصناعة والتعدين %	19.5	12.94	10.87	10.53	8.16	8.91	10.56	8.64	6.89	5.90	6.15	6.76
الإثشاءات%	11	12.29	12.56	12.34	9.23	10.19	12.16	12.47	10.68	10.55	10.96	12.79
التجارة العامة%	35.5	37.15	24.71	26.39	26.58	24.39	27.49	24.66	20.96	20.37	19.16	21.04
خدمات النقل%	1.70	1.01	2.85	3.78	3.64	3.26	4.08	3.12	3.07	4.04	2.44	5.36
السياحة والفنادق والمطاعم%	1.50	1.39	2.64	3.48	2.22	3.26	2.41	2.02	1.59	1.29	1.27	1.50
خدمات ومرافق عامة%	0.70	2.51	3.48	6.14	9.01	9.52	13.35	11.51	10.15	8.16	8.62	9.27
خدمات مالية	1.40	0.85	0.66	2.94	3.34	3.17	4.85	6.35	5.59	3.34	5.49	7.44
شراء أسهم	0	0.72	1.28	0.80	0.94	0.06	0.25	0.04	0.08	0.18	0.13	0.14
أغراض أخرى	28	27.46	39.48	32.01	35.31	34.14	23.17	29.68	41.72	45.35	44.97	34.63
إجمالي التسهيلات (مليون دولار)	423.86	612.87	833.10	1,005.5	1,346.3	1,220	957.12	1,072.00	1,427.59	1,791.84	1,905.43	1,758.47

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية. النشرة الإحصائية، أعداد مختلفة

جدول 3: الميزانية الموحدة للمصارف العاملة في فلسطين (مليون دولار أمريكي)

الموجودات	سنة 2000	سنة 2003	سنة 2005	سنة 2008	2009				
					كانون الثاني	آذار	حزيران	أيلول	تشرين الأول
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	383.52	482.75	558.56	1111.33	1035.92	1270.85	1089.96	1141.86	1218.27
أرصدة لدى المصارف في فلسطين	234.83	360.36	133.54	285.65	324.90	214.61	269.33	198.61	156.70
الموجودات الأجنبية	2316.19	2537.69	2664.17	3962.87	4014.58	3742.46	3807.79	4070.26	3969.35
محفظه الأوراق المالية	5.68	14.50	11.57	210.25	215.06	242.32	444.68	478.77	514.71
أرصدة لدى المصارف في الخارج	2154.31	2267.38	2337.48	3278.61	3304.60	3028.09	2727.55	2924.80	2664.13
ديون القطاع الخاص غير المقيم *	19.00	31.12	67.53	127.83	138.24	137.44	134.57	150.92	153.49
نقد	137.20	224.70	247.59	346.18	356.68	334.61	500.99	515.77	637.02
ذهب ومعادن ثمينة	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
التسهيلات الائتمانية (للعملاء المقيمين فقط) **	1328.00	1041.18	1726.60	1592.69	1577.03	1598.37	1876.06	2023.25	1975.79
السلطة الوطنية الفلسطينية	328.87	224.95	565.19	517.40	532.14	567.35	733.27	710.46	619.74
مؤسسات القطاع العام و السلطات المحلية	87.80	23.67	27.05	16.46	15.01	14.26	15.52	11.73	12.35
العملاء الآخرين مقيمين	845.29	782.75	1130.45	1052.66	1026.53	1013.54	1123.81	1296.83	1339.09
سحوبات مصرفية وكمبيالات مخصومة	66.04	9.82	3.91	6.17	3.35	3.22	3.46	4.23	4.61
محفظه الأوراق المالية	103.64	101.81	249.92	129.07	142.77	171.87	148.64	145.36	146.06
شهادات إيداع صادرة عن مصارف في فلسطين	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00

2009					سنة 2008	سنة 2005	سنة 2003	سنة 2000	الموجودات
تشرين الأول	أيلول	حزيران	آذار	كانون الثاني					
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	سندات وأذونات حكومية
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	سندات مالية أخرى
146.06	145.36	148.64	171.87	142.77	129.07	249.92	101.81	103.64	الاستثمارات
326.89	351.27	338.34	335.48	337.36	319.41	268.63	205.20	228.02	الموجودات الأخرى
7793.06	7930.61	7530.12	7333.64	7432.56	7401.02	5601.42	4729.00	4594.20	مجموع الموجودات

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2009

* تشمل التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء الآخرين غير المقيمين

** التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء الآخرين غير المقيمين أضيفت إلى ديون القطاع الخاص غير المقيم

ملاحظة: نظراً لتغير آلية تجميع البيانات الخاصة بالجهاز المصرفي (فقد تم اعتمادها بالصافي)، يلاحظ وجود فروق في البيانات ابتداء من شهر كانون الثاني 2008 في جميع الجداول التي

تخص بيانات الجهاز المصرفي، يرجى التعامل معها بحذر

جدول 4: التوزيع الجغرافي للودائع حسب نوع الوديعة (مليون دولار أمريكي)

الفترة	**المحافظات الجنوبية Southern Governorates**				*المحافظات الشمالية Northern Governorates*				المجموع الكلي
	المجموع	ودائع لأجل	توفير	حسابات جارية	المجموع	ودائع لأجل	حسابات توفير	حسابات جارية	
2000	1000.07	677.91	68.19	253.97	2506.83	1484.55	396.82	625.45	3506.89
2001	814.46	536.88	83.93	193.65	2584.35	1547.47	414.01	622.87	3398.81
2002	752.01	449.85	94.75	207.40	2678.09	1554.10	442.64	681.35	3430.10
2003	813.07	422.38	116.26	274.42	2811.37	1420.45	500.65	890.28	3624.43
2004	976.33	455.69	149.88	370.76	2981.45	1329.02	609.23	1043.20	3957.78
2005	1107.59	527.74	157.45	422.40	3082.62	1297.83	656.07	1128.72	4190.21
2006	917.00	454.73	169.17	293.10	3285.50	1418.04	758.21	1109.25	4202.50
2007	880.59	381.37	197.97	301.25	4237.13	1803.05	944.40	1489.68	5117.72
2008	891.20	328.60	241.55	321.04	4955.68	2088.00	1101.61	1766.06	5846.88
2009 / كانون الثاني	908.16	320.52	240.58	347.06	4858.99	2030.85	1068.20	1759.94	5767.15
شباط	879.53	313.23	245.40	320.91	4865.47	2010.80	1059.35	1795.31	5745.00
آذار	885.11	312.27	247.52	325.32	4887.43	1988.40	1074.87	1824.16	5772.54
نيسان	905.30	311.29	254.20	339.82	4880.55	1964.15	1034.42	1881.98	5785.85
أيار	934.02	306.43	267.46	360.12	5088.22	1999.04	1070.66	2018.53	6022.24
حزيران	957.83	308.57	272.14	377.12	5030.83	1987.01	1096.19	1947.64	5988.66
تموز	959.68	310.79	274.72	374.17	5107.84	1984.14	1114.30	2009.40	6067.52

المجموع الكلي	**المحافظات الجنوبية				*المحافظات الشمالية				الفترة
	Southern Governorates**				Northern Governorates*				
	المجموع	ودائع لأجل	توفير	حسابات جارية	المجموع	ودائع لأجل	حسابات توفير	حسابات جارية	
6286.93	953.73	305.29	275.16	373.28	5333.20	1990.47	1128.33	2214.40	آب
6385.95	979.12	304.75	279.34	395.04	5406.82	1975.90	1153.73	2277.19	أيلول
6254.54	950.57	298.10	273.75	378.73	5303.96	1996.90	1170.41	2136.65	تشرين الأول

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية. النشرة الإحصائية
* محافظات الضفة الغربية
** محافظات غزة

جدول 5: توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النوع والعملية (مليون دولار أمريكي)

نهاية الفترة	سنة 2000	سنة 2003	سنة 2005	سنة 2007	سنة 2008	2009						
						كانون الثاني	آذار	نيسان	حزيران	تموز	أيلول	تشرين الأول
نوع التسهيلات والعملية												
دينار أردني	135.33	98.05	163.71	147.97	97.83	98.15	94.99	96.98	163.45	167.92	180.65	183.87
شيقل	12.51	17.58	47.00	31.99	40.96	48.09	43.18	55.89	57.78	57.05	61.08	77.77
القروض	360.34	355.42	941.05	907.79	909.15	913.00	960.39	1015.90	1066.09	1232.83	1204.07	1223.28
أخرى	7.40	3.75	2.52	5.92	6.02	6.47	4.16	4.88	3.76	3.91	3.98	4.17
المجموع	515.58	474.80	1154.28	1093.67	1053.96	1065.71	1102.72	1173.65	1291.08	1461.71	1449.78	1489.09
دينار أردني	73.70	45.49	57.32	48.90	34.27	32.13	31.69	34.46	24.77	21.06	17.14	19.64
شيقل	284.76	224.58	253.23	322.16	423.08	409.37	406.34	418.48	514.57	412.92	578.60	497.14
الجاري مدين	402.95	305.86	304.60	268.19	184.86	189.40	173.69	165.00	157.28	125.31	109.57	104.46
أخرى	3.21	5.15	8.08	9.59	8.07	5.12	7.98	12.25	9.38	26.58	7.48	6.96
المجموع	764.62	581.08	623.23	648.84	650.28	636.02	619.70	630.19	706.00	585.87	712.79	628.20
دينار أردني	0.00	0.00	1.06	1.42	1.23	1.21	1.29	2.34	2.30	1.27	1.35	1.35
شيقل	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
التمويل التأجيري	0.00	6.30	9.37	9.62	8.88	8.97	8.87	7.77	7.78	6.29	6.02	6.02
أخرى	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00

2009													نهاية الفترة	
تشرين الأول	أيلول	تموز	حزيران	نيسان	آذار	كانون الثاني	سنة 2008	سنة 2007	سنة 2005	سنة 2003	سنة 2000			
7.37	7.37	7.56	10.08	10.11	10.16	10.18	10.11	11.04	10.43	6.30	0.00	المجموع		
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	2.19	3.15	10.22	دينار أردني		
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.08	0.20	2.12	شيقل		
4.51	4.08	2.82	2.92	2.73	2.81	2.68	4.80	4.40	1.63	6.20	49.45	دولار أمريكي		
0.10	0.15	0.26	0.54	0.41	0.41	0.67	1.37	0.52	0.00	0.27	4.26	أخرى		
4.61	4.23	3.08	3.46	3.14	3.22	3.35	6.17	4.92	3.90	9.82	66.04	المجموع		
2129.27		2174.17	2058.22	2010.62	1817.09	1735.80	1715.26	1720.52	1758.47	1791.84	1072.00	1346.25	إجمالي التسهيلات*	

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية. النشرة الإحصائية

جدول 6: عدد المؤسسات والمشتغلين وأهم المؤشرات الاقتصادية لشركات التأمين والمؤسسات المالية

القيمة بالآلاف دولار أمريكي			
المؤشر	البنوك والمؤسسات المالية	شركات التأمين	المجموع
عدد المؤسسات	40	10	50
عدد المشتغلين	5283	938	6221
تعويضات العاملين	100376.6	13413.4	113790.0
الإنتاج	354362.5	66519.6	420882.1
الاستهلاك الوسيط	59774.6	18936.2	78710.8
إجمالي القيمة المضافة	294587.9	47583.4	342171.3
صافي الضرائب على الإنتاج	25915.3	5242.0	31157.3
استهلاك الأصول	24852.9	2297.1	27150.0
فائض التشغيل	143653.4	26600.8	170254.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نتائج مسح المالية والتأمين. 2008 في الأراضي الفلسطينية

جدول 7: إحصاءات القطاعات للفترة 2009/12/6 لغاية 2009/12/10

القطاع	الشركات المدرجة	عدد الأسهم المتداولة	قيمة الأسهم المتداولة (دولار)	عدد الصفقات	القيمة السوقية (دولار)
البنوك	7	319,551	431,298	200	585,807,400
التأمين	5	9,780	13,040	14	86,001,255
الاستثمار	8	933,214	1,046,583	545	424,925,312
الصناعة	10	191,756	757,737	71	169,734,245
الخدمات	9	619,134	501,067	259	1,072,832,721
المجموع	39	1,588,920	2,749,725	1,089	2,339,300,934

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية، تقرير التداول الأسبوعي، 2009

جدول 8: موازنة السلطة الفلسطينية 2009

(مليون شيكل)

نسبة التغير في موازنة 2009 عن 2008 %	موازنة 2009	2008	2007	
23.6	2,500	2,023	1,646	إيرادات محلية
10.9	1,090	983	827	- إيرادات ضريبية
20.0	1,010	842	499	- إيرادات غير ضريبية
102.0	400	198	320	- توزيع أرباح
11.2	4,492	4,039	3,673	إيرادات مقاصة
13.2	-472	-417	-103	إرجاعات ضريبية
15.5	6,520	5,645	5,216	صافي الإيرادات العامة
7.8	5,640	5,232	5,262	رواتب وأجور
18.9	3,961	3,330	2,973	نفقات جارية أخرى
5.5	1,520	1,608	2,193	صافي الإقراض
9.4	11,121	10,170	10,428	إجمالي النفقات الجارية
1.7	-4,601	-4,525	-5,212	العجز في الميزان التجاري قبل التمويل
123.6	2,012	900	537	النفقات التطويرية
	0	1,393	96	مدفوعات المتأخرات
-3.0	-6,613	-6,818	-5,845	العجز المالي قبل التمويل
-27.5	4,601	6,347	4,144	دعم الموازنة
123.6	2,012	900	410	تمويل النفقات التطويرية
	0	54	1,726	إيرادات المقاصة المجمدة المفرج عنها
	0	-483	-436	تمويل البنوك
-3.0	6,613	6,818	5,845	التمويل الخارجي
11.1	4	3.6	4.1	سعر صرف دولار/ شيكل

المصدر: وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة

ملحق 1: استمارة بحثية

السيدة المحترم/ة،

لقد تم اختياركم للمشاركة في دراسة ميدانية هدفها تحسين سياسات وشروط تمويل منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة العاملة في مناطق السلطة الفلسطينية. ونظراً لأن منشآتكم تقع تحت هذا التصنيف، فإننا نرجو منكم الإجابة على الأسئلة الواردة في هذا الاستبيان بغرض الحصول على المعلومات الضرورية لإتمام الدراسة، علماً بأن كافة البيانات التي سيتم الحصول عليها ستستخدم لأغراض الدراسة فقط. ولكم منا كل الشكر على منحنا الوقت اللازم لتعبئة هذه الاستمارة.

الباحث: د.نصر عبد الكريم

مساعدة بحث: وفاء صباح

الجزء الأول: أسئلة عامة

1. نوع المنشأة:
 إنشاءات صناعة تجارة خدمات
2. عدد العاملين في المنشأة:
 1-4 عمال 5-9 عمال 10-19 عاملاً
3. عمر المنشأة:
 1-3 سنوات 4-10 سنوات أكثر من 10 سنوات
4. رأس المال المستثمر (عدا الأبنية والعقارات):
 أقل من 5,000 دولار أقل من 15,000 دولار
 15,000 - 25,000 دولار أكثر من 25,000 دولار
5. مكان تركيز النشاط:
 رام الله والبييرة نابلس
 الخليل جنين

الجزء الثاني: أسئلة خاصة بموضوع الدراسة

6. ما هي أكثر مشكلة تواجه منشأتك في الفترة الحالية: (يرجى ترتيبهم حسب الأهمية من 1-6)
 تسويق منتجاتكم أو خدماتكم الحصول على تمويل كافٍ بشروط مناسبة
 المنافسة المحلية والخارجية القوانين والتشريعات المقيدة لنشاطكم
 توفر العمال المهرة أو المدراء الذين يمتلكون الخبرة الكافية
 تكلفة الإنتاج العالية وبالتالي ضعف منافستكم في الأسواق المحلية والخارجية
7. ما هي أكثر مصادر التمويل استخداماً في منشأتك حالياً: مع ذكر نسبة كل من هذه المصادر إلى مجموع التمويل المتاح في ميزانية منشأتكم :
 مساهمات شخصية منكم (رأس المال المملوك) _____
 القروض والتسهيلات البنكية _____

- التأجير التمويلي _____
- التمويل الداخلي (الأرباح المحققة وغير الموزعة) _____
- الائتمان التجاري _____
- قروض أو مساهمات من أصدقاء أو من أفراد العائلة _____
- مساهمات من شركاء جدد

8. أي من مصادر التمويل التالية كانت ضمن دائرة استهدافك في السنوات السابقة عند حاجتك لتمويل غير رأس المال المملوك؟

لم يتم السعي للحصول عليها بسبب الخشية من رفض الطلب	لم يتم السعي بسبب عدم القدرة على تلبية متطلبات ذلك. دينية	سعت للحصول عليها ولم أحصل عليها	سعت للحصول عليها وحصلت عليها
---	---	---------------------------------	------------------------------

القروض البنكية

			قروض من برامج مكفولة من مؤسسات دولية مانحة
--	--	--	--

			قروض من مؤسسات مالية غير مصرفية رأس مال إضافي من أقارب أو أصدقاء أو مستثمرين آخرين
--	--	--	--

التسهيلات الائتمانية والتجارية

9. توفر القروض المصرفية يعتمد على عدة اعتبارات، الرجاء ترتيبها حسب الأهمية من (1-6) من وجهة نظرك؟

- الوضع الاقتصادي والسياسي العام
- حجم الضمانات المقدمة ونوعها
- وضع الشركة المالي من حيث حجم المبيعات والربح والتدفقات النقدية
- تاريخ المنشأة الائتماني وسمعة مالكيها
- سياسة البنوك الائتمانية
- العلاقات الشخصية مع مسؤولي البنك
- حجم رأس مال الشركة وجودة موجوداتها

10. ما هو حجم التمويل اللازم لمنشأتك حالياً؟

- 0 - 5,000 دولار
- 5,001 - 10,000 دولار

- 15,001 - 20,000 دولار
 أكثر من 20,001 دولار حدد _____
 لا توجد حاجة مطلقاً

11. ما هو حجم آخر قرض مصرفي أو من أي مصدر آخر حصلت عليه خلال السنتين الماضيتين؟

- أقل من 1000 دولار
 من 1000 - 5000 دولار
 5000 - 10000 دولار
 أكثر من 10000 دولار

12. ما الغاية من آخر قرض حصلت عليه؟

- للتوسع الاستثماري
 لأغراض البحث والتطوير
 لتدريب طاقم العمل وتحديث أنظمة وتكنولوجيا المعلومات
 سداد دين آخر استحق للمنشأة
 غير ذلك حدد _____

13. كم كانت فترة السداد لآخر قرض حصلت عليه؟

- أقل من سنة
 من سنة - 3 سنوات
 3 سنوات - 5 سنوات
 أكثر من 5 سنوات

14. كم كان القسط الشهري لسداد القرض _____ ؟

15. هل تم منح منشأتك فترة سماح لسداد القرض؟

- نعم
 لا

16. ما هي أهم الأسباب التي تحول دون حصول منشأتك على تمويل من البنوك:

- قلة خبرة ودراية في التعامل مع البنوك
 عدم توفر معلومات مالية يمكن تقديمها للبنك للحصول على القرض
 عدم توفر ضمانات لديك لتقدمها للبنك
 عدم الرغبة في تعريض المنشأة لمخاطر الإفلاس أو عدم الوفاء بالدين
 أسباب دينية

17. هل تعتقد أن نسبة الفائدة على القروض البنكية المقدمة لمنشأتك؟

- عالية نسبياً مقارنة بمصادر أخرى

